الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماستر

عنوان المذكرة:

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

❖ مشاعلة رميسة

تحت إشراف الأستاذة:

❖ د. بوالشعور شريفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
بوالشعور شريفة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
أضايفية حدة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2019 – 2020

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى أنه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بجزيل الشكر وكامل التقدير.

إلى الأستاذ بوشعور شريفة على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمت من توجيهات وعلى صبرها على إتمام هذا العمل.

نشكر اللجنة المناقشة على قبولها دعوتنا.

إلى كل الأساتذة الأفاضل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهموا معنا في انجاز هذا البحث المتواضع، ونعني بذلك القريب والبعيد

إلى كل من كانوا عربون محبة وتقدير.

الإهـــــــــداء:

إلى التي سقتني لبن المحبة ..... إلى الشمعة التي تنير

حياتي إلى التي تشقى لتسعدني وتتعب لتريحني وتسهر لنومي

أمي الغالية

إلى من كان سببا في وجودي، إلى من لم يتوانى لحظة في مساعدتي.

أبي الكريم

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات

إخوتي وأخواتي

إلى من نهلت من فيض عملهم، فإن كان كثيرا فبفضلهم وإن كان قليلا

أساتذتي ومشايخي

إلى من كانت صحبتهم متعة، وفرقتهم وحشة

أصدقائي، وزملائي.

..... إلى كل هؤلاء لأهدي ثمرة جهدي هذا.

ميساء

الملخص:

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الحكومة الجزائرية على غرار بقية الدول إلى النهوض بهذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين والآليات التي وضعتها للنهوض به، وواقع هذه المشاريع في الجزائر من خلال مدى تطور تعدادها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد عرفت ارتفاع ملحوظ في تعدادها وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل والمساهمة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة، إلا أن دورها في ترقية الصادرات لم يرقى للمستوى المرغوب.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، التنمية، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une alternative efficace du développent si l' on perte attention, vu leurs contribution au développement économique et social, le gouvernement algérien, comme d'autres pays, vise à promouvoir ce secteur.

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence l'ampleur de l'intérêt de l'Etat dans ce secteur grâce aux diverses lois et mécanismes implantés pour sa promotion, ainsi que la réalité de ces entreprises en Algérie à travers l'évolution en nombre et contribution au développement économique et social du fait de l'intérêt croissant par ces entreprises.

Cette étude a montré que les petites et moyennes entreprises ont enregistré une augmentation significative en nombre et ont souligné leur importance dans la création d'emplois et de contribuer au produit intérieur brut et à la valeur ajoutée. Cependant, son rôle dans la promotions des exportations n'pas atteint le niveau souhaité.

Les mots clés: Les petite et Moyenne entreprises, employer, développement, produit intérieur brut, la valeur ajoutée.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة	
الفصل الأول: الأدبيات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة	**29-5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية	**19-7**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**16-7**
– الفرع الأول: المعايير المحددة لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**8-7**
– الفرع الثاني: مفاهيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب العديد من الجهات	**13-8**
– الفرع الثالث: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**14-13**
– الفرع الرابع: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**16-15**
المطلب الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية	**19-16**
– الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**17-16**
– الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية	**18-17**
– الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	**19-18**
– الفرع الرابع: محددات التنمية الاقتصادية	**19**
المبحث الثاني: أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية	**23-20**
المطلب الأول: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية	**21-20**
المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية	**23-21**
– الفرع الأول: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**22**
– الفرع الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات	**22**
– الفرع الثالث: دور المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات	**22**
– الفرع الرابع: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الاستثمارات	**23**

– الفرع الخامس: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية	**23**
– الفرع السادس: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار	**23**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**28-24**
المطلب الأول: الدراسات المحلية	**24**
– الفرع الأول: دراسة (خلف عثمان،2004)	**24**
– الفرع الثاني: دراسة (هند جمعوني،2008)	**25-24**
– الفرع الثالث: دراسة (حجاري احمد،2011)	**25**
– الفرع الرابع: دراسة (مراد إسماعيل، لحسن جديدن،2014)	**26-25**
المطلب الثاني: الدراسات العربية	**26**
– الفرع الأول: دراسة (لانا احمد النسور، 2003)	**26**
– الفرع الثاني: دراسة (بيان حرب،2006)	**26**
– الفرع الثالث: دراسة (نشأت مجيد حسن الوزدانين2008)	**27-26**
– الفرع الرابع: دراسة (كفاح هشام أبو ناجي،2014)	**27**
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	**27**
– الفرع الأول: دراسة (katua, 2014)	**17**
– الفرع الثاني: دراسة (Myslimi & Kacani, 2016)	**28**
– الفرع الثالث: دراسة (Bello, Jibir, & Ahemde, 2018)	**28**
المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**28**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: تطور ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر	**60-30**
تمهيد	**31**
المبحث الأول: واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**51-32**
المطلب الأول: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**41-32**
– الفرع الأول: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1962- 1979)	**32**
– الفرع الثاني: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1980-1993)	**34-33**
– الفرع الثالث: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1994- 2019*)	**41-35**
المطلب الثاني: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**51-42**
– الفرع الأول: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019*)	**43-42**

– الفرع الثاني: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001– 2019*)	**46–44**
– الفرع الثالث: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2004– 2019*)	**48–46**
– الفرع الرابع: وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 2019*	**51–48**
المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري	**59–52**
المطلب الأول: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**53–52**
المطلب الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة	**54**
– الفرع الأول: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	**55–54**
– الفرع الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**57–56**
المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	**58**
المطلب الرابع: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية	**59**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
خاتمة	
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	**10**
الجدول (02)	تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة	**11**
الجدول (03)	تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	**13**
الجدول (04)	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (خلال الفترة 1994_2019*)	**37**
الجدول (04_01)	تطور اجمالي عدد اجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من 2019	**39**
الجدول (04_02)	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في نهاية السداسي الأول من 2019	**40**
الجدول (04_03)	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط في نهاية السداسي الأول من 2019	**41**
الجدول (04_04)	توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في نهاية السداسي الأول من سنة 2019	**41**
الجدول 05	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001_2019*)	**43**
الجدول 06	تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001_2019*)	**44**
الجدول 07	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2003_2019*)	**47**
الجدول 08	وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2019*	**49**
الجدول (08_01)	عدد الوفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع النشاط (الأشخاص الاعتباريون) خلال الفترة السداسي الأول 2018 _السداسي الاول 2019	**50**

الجدول (02_08)	عدد الوفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع النشاط (الأشخاص الطبيعية) خلال السداسي الأول من سنة 2019	**51**
الجدول 9	مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2009_2019*)	**52**
الجدول 10	تطور الناتج الداخلي الخام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 1999حتى2016	**54**
الجدول 11	مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2017_2008)	**56**
الجدول 12	الصادرات خارج المحروقات (2002_سداسي الأول 2019)	**58**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1)	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في نهاية السداسي الأول من سنة 2019	42
الشكل (2)	تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001_2019*)	44
الشكل (3)	تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر من (2003_2019*)	46
الشكل (4)	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2004_2019*)	48
الشكل (5)	وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2019	49
الشكل (01_05)	وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (الأشخاص الاعتباريون) خلال السداسي الأول من 2018 والسداسي الأول من 2019	50
الشكل (02_05)	وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الخاصة(طبيعية)	51
الشكل (6)	مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في احداث مناصب الشغل حسب الشكل القانوني (طبيعة النشاط) من 2009_2019*	53

المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في الاقتصاديات العالمية لما لها من أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الخصائص والمميزات التي تتسم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومساهمتها في خلق القيمة المضافة وزيادة في التشغيل فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

وفي ظل التحولات المتسارعة الذي شهدها الاقتصاد الجزائري من عولمة وانفتاح الأسواق وظهور المنافسة فوجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة فأصبحت ملزمة على تكييف نسيجها الاقتصادي ومنظومتها الإنتاجية والصناعية من خلال تبني إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري باعتباره قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية وأحد أهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعلية في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المتوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، فالجزائر وجهت اهتمامها إلى تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإعطائه الأولوية في تنميته والارتقاء به على جميع الأصعدة المحلية والدولية، وتأهيل هذا النوع من المشاريع للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية.

ويعد موضوع تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا على المستوى المحلي والدولي، وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما واسعا لدعم نمو وتطور هذه المشاريع ، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات وإقامة برامج لترقية وتطوير هذا القطاع كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تم نشاء مجموعة من الوكالات كوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشبابANSAJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وغيرها من الوكالات القائمة لتدعيم هذا النوع من المشاريع الذي تهدف معظمها الى توفير التمويل اللازم لها بشروط المناسبة، لان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد أفضل الوسائل المعتمد عليها في اغلب الدول لتحقيق الإنعاش الاقتصادي واعتبارها أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

سعيا منا لوضع دراستنا في إطار علمي متكامل تمهيدا للوصول إلى الأهداف المسطرة، والى نتائج وتوصيات دقيقة، تمت صياغة تساؤل رئيسي ومجموعة من التساؤلات الفرعية، التي سنحاول الإجابة عنها عبر مختلف فصول دراستنا، ويمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية؟

أما التساؤلات الفرعية التي تم استنباطها من التساؤل الرئيسي فيمكن عرضها في النقاط التالية:

- ما هو مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصه؟
- ما هو واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تكييفها ومرونتها.
- يظهر تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال انتشارها وزيادة تعدادها.
- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال توفير مناصب شغل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتنمية المحلية، وتنمية الصادرات.

مبررات اختيار البحث:

يعود اختيار موضوع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الى مجموعة من المبررات والأسباب التي من أبرزها:

-الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

-الأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تطوير الاقتصاديات الدول.

-اهتمام الجزائر بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم الأساسية التي تخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛
- محاولة إبراز واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني؛
- دراسة علاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعتبر من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية، كما تكمن أهميته في:

- الدور الكبير الذي تؤذيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية
- إن التنمية الاقتصادية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.
- الاهتمام الكبير للجزائر بهذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في مسار بناء اقتصاد متنوع وغير معتمد على قطاع المحروقات.

حدود البحث:

- **الحدود النظرية:** موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة له جوانب متعددة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفاهيم العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تعريف الجزائر لهذا النوع من المشاريع، ومعرفة الخصائص والمشاكل التي تعيقها بالإضافة إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية واهم محدداتها وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في تطرقنا إلى دراسة شاملة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم التركيز على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الفترة الزمنية 2001 إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2019.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel، ولتدعيم موضوع البحث اعتمدنا على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث متمثلة في الرسائل الجامعية، الملتقيات، المجلات، الجرائد الرسمية ومواقع الانترنت من اجل إثراء الموضوع.

صعوبات البحث:

- عدم وجود احصائيات كافية المتعلقة بالدراسة.
- تباين بعض الإحصائيات من مجالات والدراسات.
- ظروف التي تعيشها البلاد بسبب وباء كورونا وغلق الجامعات.

هيكل الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، وقد تطلبت هذه الدراسة تقسيما إلى فصلين:

الفصل الأول: الأدبيات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة: حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تعرضنا إلى المفاهيم الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعموميات حول التنمية الاقتصادية، والمبحث الثاني إلى دور وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثالث تناولنا الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تطور ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر:

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المبحث الثاني مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر.

الفصل الأول:

الأدبيات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة

تمهيد الفصل الأول:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

المبحث الثالث: دراسات سابقة

خلاصة الفصل الأول:

تمهيد الفصل الأول

إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم وهذا راجع إلى الدور المحوري في الإنتاج والتشغيل، ويبرز هذا الدور من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، مما جعلها محط أنظار للعديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين.

ولقد استطاعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض طريق نموها من خلال الخصائص التي تتميز بها، من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية:

لقد أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل مركز مهم في الاقتصاد الوطني، ولما لها من دور في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، لذا سيتم في هذا المبحث التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سيتم ذكر مفهومها واهم خصائصها والصعوبات التي تواجهها في المطلب الأول، ثم التنمية الاقتصادية في المطلب الثاني بذكر مفهومها إلى جانب بيان أهدافها وأهميتها واهم محدداتها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لقد ثبت علميا أن إيجاد تعريف واحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو أمر أشبه بالمستحيل نظرا للفروقات وتداخل كبير بين معايير محددة لمفهومها.

الفرع الأول: المعايير المحددة لمفهوم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد مفهوم المشاريع يخضع لضوابط ومعايير التي يمكن الاهتداء بها في تحديد مفهوم مشاريع صغيرة ومتوسطة ومن ثم تمييزها عن المشروعات الكبيرة، وتلك معايير عديدة ومتنوعة، فهي تشمل:

- ✓ معيار العمالة
- ✓ معيار رأس المال
- ✓ معيار التكنولوجيا المستخدمة
- ✓ قيمة المبيعات السنوية

1. **معيار العمالة:** يعتبر معيار العمالة من أهم المعايير وأكثرها شيوعا على الإطلاق في تحديد حجم المشروع ومن ثم التمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وذلك نظرا لسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطة عدد العمال خاصة عند مقارنة على مستوى دولي وذلك نتيجة لتوفير البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، حيث تنتشر هذه البيانات بصفة دورية ومستمرة وتستخدم في أغراض كثيرة.[1]

كما يتميز هذا المعيار بدقة المقارنة بين المشروعات الصغيرة التي تنتج أنواعا متماثلة من السلع عند ذات المستوى من الفن الإنتاجي.

2. **معيار رأس المال:** من السمات المميزة للصناعات الصغيرة أنها تخلق فرص عمل كثيرة باستخدام تكنولوجيا حديثة، وغالبا ما تتراوح قيمة رأس المال المستثمر (الأصول الثابتة) بين 500الف جنيه ومليون جنيه في معظم

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص23.

الدول النامية، بينما يزداد هذا المعيار في الدول المتقدمة صناعيا ليتراوح ما بين 2 مليون جنيه و5مليون جنيه، وتحتسب قيمة الأصول الثابتة في بعض الأحيان بنفس القيم السابقة عدا قيمة الأرض والمباني.[1]

3. **معيار التكنولوجيا المستخدمة:** كان للتطورات التكنولوجية الحديثة وما صاحبها من ارتفاع في جودة المنتج أو الخدمة وفي معدلات الإنتاج أو الأداء أثر كبير على تطور الصناعة، وأدى ذلك الى إمكانية تجزئة المراحل الإنتاجية كل مرحلة على حده ومن ثم إمكانية إتمام بعض هذه مراحل ففي منشئات صناعية مستقلة تستطيع أن تغدي الصناعات الكبيرة، ولم يعد يؤخذ في كثير من الأحيان مدى استخدام التكنولوجيا المتطورة كمعيار لتعريف الصناعات الصغيرة.[2]
4. **قيمة المبيعات:** هناك مجموعة من الدول تأخذ بهذا المعيار لان المبيعات هي أهم محرك لعمليات المشروع وتتأثر بها الأصول والخصوم وحقوق الملكية والتكاليف بأنواعها، كما تشير إلى دفع الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في الكثير من الدول العالم النامي والمتقدم، ولان رقم المبيعات يتسم بالتقلب سنويا فانه من المفضل حساب متوسطها لسنين على الأقل أو ثلاث سنوات بدلا من الاعتماد على سنة واحدة لغرض التوصل إلى التحديد الأدنى لحجم المشروع الصغير.[3]

الفرع الثاني: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب العديد من الجهات:

لا يمكن الوقوف عند تعريف واحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتباين وجهات نظر الباحثين والمختصين، حيث اختلفت التعاريف، نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد المفهوم، وتعددت تعاريف ومفاهيم المشاريع الصغيرة من بلد الى اخر وأحيانا في البلد نفسه، ومن بين هذه التعاريف، ما نوجزه فيما يأتي حسب المنظمات والهيئات وكذا الدول المتقدمة والعربية وهي:

أولا: تعريف بعض المنظمات والهيئات الدولية

1. تعريف منظمة الأمم المتحدة لتنمية والصناعة (يونيدو):

حسب هذه المنظمة فان المشاريع الصغيرة هي: " تلك مشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الاجل (الاستراتيجية) وقصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا".[4]

---

[1] محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي**، دار مكتب جامعي الحديث، الإسكندرية، ص5.

[2] مرجع نفسه، ص6.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص28.

[4] ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة واثارها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2015، ص 17.

2. تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية:

حسب هذه اللجنة: فان المشاريع الصغيرة هي: «تلك المشاريع التي يجب ان تستوفي شرطين او خاصتين على الأقل من الخصائص التالية: استقلالية الإدارة حيث مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع، راس المال يتم توفيره بواسطة الفرد المالك او بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك، العمل في منطقة محلية حيث يعيش الملاك والعاملين في مجتمع واحد، حجم مشروع الصغير نسبيا للصناعة التي ينتمي اليها."[1]

3. تعريف الاتحاد الأوروبي:

من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي فانه: «يعد المشروع الصغير في حالة توافر عنصرين اساسين هما يشغل أقل من 250 شخص ورقم أعماله السنوي لا يتجاوز 40 مليون يورو (او مجموعة الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون يورو)."[2]

4. دول المجلس التعاون الخليجي:

حددت منظمة الخليج للاستثمارات تعريف المنشآت الصغيرة على أنها: "تلك المنشآت التي يزيد عمالتها عن 20 عاملا، ولا يتجاوز رأسمالها المستثمر مليون دولار."[3]

5. البنك الدولي:

يصف المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة والمتناهية الصغر، والتي يعمل فيها من 10الى 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها عن بين 50 و100 عاملا بالمشروعات المتوسطة.[4]

6. تعريف الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة:

تعرف هذه الهيئة المشروعات الصغيرة على أنها:" الشركات او المنشأة التي تمول وتدار ذاتيا من أصحابها، وتقوم على حجم عمالة قليل وتتصف بالشخصية، وتتكون من وحدات إدارية واساسية غير متطورة، وتشكل حيزا

---

[1] رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ابتراك لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ،2007، ص25.

[2] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2013، ص17.

[3] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص32.

[4] هنادي نظير، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار ابن النفيس، عمان،2017، ص18.

صغيرا في قطاع الإنتاج الذي تعمل به، وتقدم خدماتها للمنظمة التي توجد فيها كمحطة وقود او مخبزة او سوبر ماركت او ورشة تصليح السيارات..."[1]

ثانيا: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

الجدير بالملاحظة هنا ان الدول العربية تعتمد على أكثر من معيار في التعريف الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تباينها في بعض هذه التعاريف واجمالها في جدول.

الجدول رقم (01): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغرى بالدول العربية:

الدولة	المعيار / فئة	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال		20-5	100-21
	مبيعات (مليون دينار)		اقل من1	من1-3
السعودية	عدد العمال	5_1	49-6	249-50
	مبيعات (ألف دينار)	حتى3	من3_40	200_40
الكويت	عدد العمال		4-1	50-5
	راس المال (ألف دينار)		لا يزيد عن250	لا يزيد عن 500
فلسطين	عدد العمال	4-1	9-5	19-10
	مبيعات (ألف دولار)	حتى20	200-20	500-200
مصر	عدد العمال	اقل من10		
	مبيعات (مليون جنيه)	اقل من1	50-1	200-50
تونس	عدد العمال	اقل من6	49_6	199-50
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثماراتها 15 مليون دينار		
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	اقل من3	من3الى10	من10الى175
السودان	عدد العمال		10-1	50-10
موريتانيا	عدد العمال	اقل من10	10عمال فما فوق	
	راس المال (مليون اوقية)		200-50	

المصدر: بدر عثمان مال الله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العربية دور الجديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2019، ص20

[1] مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة مجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2014، ص30.

ثالثا: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة:

وفيما يلي جدول يبين تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة.

جدول رقم (02): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة:

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل فيها اقل من 200عامل	عدد العمال
فرنسا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	10-49	عدد العمال
إيطاليا	مشروعات صغيرة	اقل من 200 عامل	عدد العمال
هولندا	مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة	اقل من 10 عاملا 10-100 عاملا	عدد العمال
اسبانيا	مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة	اقل من 200 عاملا اقل من 500 عاملا	عدد العمال
السويد	مشروعات ومتوسطة	المؤسسات المستقلة التي فيها اقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	التصنيع الخدمات	اقل من 100 عامل اقل من 50 عامل	عدد العمال
الدنمارك	التصنيع	وحدات إنتاجية يعمل فبها أكثر من 5عمال اقل من 500 عاملا	عدد العمال
الصين	مشروعات الصغيرة والمتوسطة	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة اقل من 200عامل راس مال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين قيمة راس مال المستثمر

المصدر: ميساء حبيب سلمان، المشروعات الصغيرة واثارها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان ،2015، ص ص 24-25

رابعا: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

ان تعريف بالنسبة لهذه المشاريع هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد صادقت عليه الجزائر في ميثاق بولونيا حول مؤسسات صغيرة ومتوسطة في جوان 2000.

- وهو ميثاق يكون التعريف الأوروبي للمؤسسة صغيرة ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس هما المستخدمين، رقما الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.
- وفي مسار التحولات العميقة جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 01\18 الذي يترجم بصدق إدارة سياسة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيه لترقية مؤسسة صغيرة والمتوسطة.
- تم تعديل القانون رقم 01\18 المؤرخ في 12\12\01 حسب ما جاء في مادة 5 من قانون رقم 01\17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات التي تشغل من 1 الى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليار دينار كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتم تصنيف هذه المؤسسة الى مؤسسة مصغرة ومؤسسة صغيرة.[1]
- فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق 18_01 (القانون التوجيهي رقم 18-01-2001) يتضح لنا أنه تم تغيير المعايير رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بزيادة عما كان سابقا. وهذا راجع أساسا الى ضرورة تحسين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر –دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص54.

لقد صنف القانون رقم 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير، منهاما يتعلق بعدد العمال ومنها ما يتعلق برقم الاعمال او الحصيلة السنوية، وانطلاقا من المعايير السابقة الذكر يمكنك تصنيف هذه المؤسسات كما يلي (القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017)[1]

جدول رقم (03): تصنيف مشاريع الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري:

النوع المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار جزائري)	مجموع الحصيلة السنوي (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 1 الى 9	اقل من 40	لايتجاوز20
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	لايتجاوز400	لا يتجاوز 200
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	ما بين 400 الى 4000	ما بين 200 الى 1000

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجريدة الرسمية، العدد 2_يناير 2017، ص65.

الفرع الثالث: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وهذه الخصائص قد أكسبتها مرونة اتجاه البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها خاصة فيما يخص تخفيض التكاليف وهذا ما زاد من أهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم هذه الخصائص ما يلي:

أولا- سهولة التأسيس: ان تأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة أيسر وأسهل من انشاء مؤسسة كبيرة، كما أنها تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

ثانيا-الاستقلالية في الإدارة: تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها بتوقف نجاح المؤسسة على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.[2]

[1] الحاج دعمي، **اليات التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي حول دور النظام المصرفي في تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20أوت1995سكيكدة، الجزائر، يومي19/18 اكتوبر 2019، ص4.

[2] خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر ،2013، 10.

ثالثا- سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، حيث يسهل التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض السرعة التنفيذ.[1]

رابعا- مركز لتدريب الذاتي: يتميز مركز ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم نشاطهم الإنتاجي باستمرار هذا ما يساعدهم للحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.

خامسا- قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم راس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج.

سادسا- آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: يعتبر مكانا يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في عمليات الإنتاجية.[2]

سابعا-اختلاف أشكال الملكية: يرتبط انخفاض الحجم المطلق لراس المال اللازم لإقامة وتشغيل مؤسسات صغيرة بأشكال معينة للملكية والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في الشركات اشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استيعاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وعلى تنميتها.

ثامنا-الاستهلاك الضعيف لرأس المال: لا تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى رأس مال كبير من أجل تكوينها، بالإضافة الى سرعة استرجاع المال المستثمر لأنها لا تحتاج الى فترة زمنية كبيرة من أجل تحقيق المردودية.[3]

---

[1] ماجدة عطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى،2002، ص23.

[2] مرقع امال، بوغليطة الهام، **مشكلة المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، يومي 14/13 أبريل 2008، ص2.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر،2001، ص26.

الفرع الرابع: صعوبات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

رغم أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول الا أنها تواجه جملة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

أولا: الصعوبات والمشكلات التمويلية:

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، وان توفرت مصادر التمويل فان الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة الى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع.
- مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
- مشاكل تتعلق بالضمانات التي تتطلبها الجهات المالية لائتمان، فضلا عن عبئ الفوائد.[1]

ثانيا: المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:

ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة من مختلف الأجهزة الحكومية.[2]

ثالثا: معوقات تسويقية:

1-**معوقات تسويقية خارجية:** متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشاة ،وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده النمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وأما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما لأن المشكلة ليست في الإنتاج وانما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجيا من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد حاليا.

2-**معوقات تسويقية داخلية:** ناجمة عن اهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث أن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذلك نتيجة اما لضعف

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

[2]-خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص49.

الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع".1

رابعا: معوقات فنية : والتي أهمها التي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مناسب ، مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير الى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، الى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشاريع الصناعية التي تعتمد على الاستيرادات التي تكون بأسعار مرتفعة وتتميز بالقلة، "والسبب في هذا ان موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وارخص وأكثر أمانا من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة".[2]

المطلب الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية:

أصبحت العديد من الدول النامية تهتم بتنمية اقتصادها وتسعى الى تحقيق ذلك، وبناء على ذلك سيتم في هذا المطلب ابراز مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهم محدداتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية، لتعدد الآراء حول مفهوم التنمية، من أجل هذا نرى من الأفضل ان نقوم بإعطاء تعاريف متعددة للتنمية، ويمكن ايرادها فيما يلي:

1-تعريف النمو: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

2-تعريف التنمية: هي متغيرات التي تشمل جوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤذي الى زيادة الناتج القومي.[4]

---

[1] كفاح هشام أبو ناجي، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجيستير، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الإسلامية، غزة،2014، ص33.

[2] ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] ايمان عطية ناصف، **نظرية اقتصادية كلية**، دار الجامعة الجديدة ،2008، ص 333.

[4] فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم كتب الحديث للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان ،2006، ص178.

3-تعريف التنمية الاقتصادية:

أ- عرفها ما يتر بالدوين: «هي العملية التي يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن إضافة الى أنها تعني إجراء تغيرات جذرية في البنى الاقتصادية."[1]

ب- تعرف التنمية في القانون الدولي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تأكد أن: "التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم الناشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها."[2]

ج- تعرف من قبل اليونسكو بانها: «انبعاث لروح المجتمع ذاتها."[3]

- ومن خلا التعاريف السابقة نستخلص ان التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين المستوى المعيشي للدول النامية واحداث تغيرات في البنى الاقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة وتهدف الى زيادة الناتج القومي."

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية:

تزايد الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتفقت كل دول العالم التي خرجت من هذه الحرب على مبدأ واحد يتلخص في أنه لا حرب عالمية ثالثة، وبالتالي فان البديل هو تركيز الاهتمام بشكل متزايد بكيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكيفية احداث المزيد من التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية تزايد بعد الحرب عالمية الثانية أيضا[4]: لتزايد الشعور بين مختلف الدول بانقسام العالم الى دول متقدمة يتمتع أفرادها بنصيب كبير من الدخل العالمي ودول متخلفة لا يحصل الأفراد فيها الا على نصيب محدود من هذا الدخل ومن ثم أصبحت الدول النامية تواجه مشكلة تنمية اقتصاداتها والقضاء على التخلف ومن الملاحظ أن ظاهرة التخلف ظاهرة قديمة ولكن الجديد في الأمر هو تزايد الشعور بأهمية هذه المشكلة وشدة الرغبة والحاجة لدى الدول النامية في التخلص من أثار التخلف ومما يزيد من أهمية عملية التنمية بالنسبة للدول النامية لا تنحصر فقط في وضع خطط تنموية لزيادة متوسط دخل الفرد فيها، انما تتعدى ذلك الى ضرورة تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينها وبين الدول

---

[1] محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، طبعة الأولى، عمان ،2009، ص297.

[2] محمد فريد عبد الله واخرون، **التخطيط والتنمية السياحية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015، ص69.

[3] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2014، ص550.

[4] عبد المطلب الحميد، **الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسات**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2010، ص269.

المتقدمة[1] وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة ويمكن ان نوجز هذه العوامل في مجموعتين التاليتين:

أولا: المجموعة الأولى (مجموعة العوامل الاقتصادية): وتتمثل في:

1. التبعية الاقتصادية للخارج.
2. سيادة نمط الإنتاج الواحد.
3. ضعف البنيان الصناعي.
4. ضعف البنيان الزراعي.
5. نقص رؤوس الأموال.
6. انتشار بطالة بأشكالها المختلفة خاصة البطالة المقنعة.
7. انخفاض متوسط الدخل الفرد ومستوى المعيشي.
8. سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
9. استمرار ازمة المديونية الخارجية.

ثانيا: المجموعة الثانية: (مجموعة العوامل الغير الاقتصادية): وتتمثل في:

1- الزيادة السكانية الهائلة.
2- انخفاض المستوى الصحي.
3- سوء التغذية.
4- انخفاض مستوى التعليم.[2]

الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية:

ان أهداف التنمية الاقتصادية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية الذي يمر بها ذلك البلد كما تعبر عن نوع السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

1. تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته اقتصاديات دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستقلال.
2. زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد، وغالبا ما يتضمن هذا الهدف الرئيسي اهداف تفصيلية كالتالي:

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2009، ص89.

[2] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2009، ص6.

2.1. استثمار الموارد البشرية.
2.2. تسخير الموارد الطبيعية واستغلالها.
2.3. تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص ومن بينها الشروع في انتهاج سياسة الخصخصة.
2.4. دعم وتشجيع المشاريع الصناعية.
2.5. زيادة وتنويع الصادرات.
2.6. العدالة الاجتماعية والمتمثلة في التوزيع الدخول.
2.7. تحسين مستويات المناطق الريفية أو مناطق الأقل تقدما.
2.8. التدريب والعمالة الكاملة.
2.9. تحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار وتحقيق توازن في السوق العمل وامتصاص البطالة.
3. الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي.
4. الانفتاح على العالم الخارجي[1].

الفرع الرابع: محددات التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من محددات التنمية نذكر منها ما يلي:

1. التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد، بل تنطوي أيضا على التغيير كيفي في بنيان الاقتصادي.
2. نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة، فانه لابد من المفاضلة بين الأهداف لتحديد الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع الى تحقيقها.
3. لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه، ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها.
4. للتنمية أساس مادي وآخر فكري، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما.
5. الدعوة للقضاء على التبعية، فالتنمية تستفيد من تجارب الغير دون تقليد أعمى يمسح الشخصية القومية.
6. ليست التنمية الحقيقية تلك التي توفر كما متزايدا الرفاهية للطبقات القادرة في المجتمع بل يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة الى الأفضل.
7. من العوامل الأساسية لنجاح أي تنمية نظرة الأفراد للعمل كقيمة اجتماعية وليس للرزق فقط.[2]

---

[1] وداد احمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية (نشأتها، تأثيرها وتطورها)**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2002، ص ص 108-109.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية،2008، ص ص68-71.

المبحث الثاني: أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد لأي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، وتشجيع الابداع والابتكار وتساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

المطلب الأول: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

ان أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرة هذا القطاع على اسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد، وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين القطاعات الاقتصاد الوطني الى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات، واستغلال موارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتطوير وتنمية القطاعات البشرية والتقنية لتعزيز القدرة التنافسية في التجمعات الإنتاجية، وان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر آليات تطور تقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديد عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الضخمة، حيث توفر هذه المشروعات الكثير من فرص العمل التي من شائنها أن تؤذي الى رفع من كفاءة وتخصيص الموارد البشرية.[1]

لقد حازت المشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤخرا على اهتمام من طرف العديد من اقتصاديات الدول، لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية، وقد تعتبر الطابع السائد في العديد من الدول، ويتوقع لها ان تكون قاطرتها للنمو الاقتصادي، وتتجسد أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

1. اعتبارها أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بالمشروعات الصغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من سلع والخدمات، وتعد رافد مهم لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الانتاج، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75%من مكون الرئيسي للمنتج. فمثلا مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الامريكية، تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطاع الغيار اللازمة، فالعلاقة بين المشروعات الصغيرة والصناعات الكبيرة هي علاقات تكاملية أكثر منها تبادلية.[2]

---

[1]–يعرب محمود، إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2014، ص ص 211–212.

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2007، ص81.

2. امتلاكها لإمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية، من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي خاصة في الدول النامية، وهذا على اعتبار ان المشروعات الصغيرة، تعتمد على مستلزمات انتاج محلية بدلا من أجنبية، وبذلك تساهم في تشجيع المنتوج المحلي من القيمة المضافة الاقتصاد المتواجدة فيه.
3. تواجدها منذ فجر التاريخ، حيث كانت الأعمال الصغيرة العائلية وسيلة للكسب العيش، فالشركات الكبرى لم تظهر الا مؤخرا. لو راجعنا الإحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة في اية دولة، لوجدنا أن النسبة الأكبر من شركات الاعمال هي ذات طابع صغير، ففي مدينة الرياض مثلا أشارت أحد الدراسات الى أن نسبة المصانع الصغيرة تبلغ 98%من المصانع الموجودة، وأن 89% من القوة العاملة المدنية تعمل في القطاع الخاص الذي يمتلك هذه المصانع، ان هذا الأمر يعكس أهمية الاستفادة من المشروعات الصغيرة في إيجاد الوظائف وحل مشكلة البطالة، ففي جميع دول العالم هناك حقيقة وهي أن الأعمال الصغيرة هي المصدر الرئيسي لإيجاد الوظائف وفرص العمل.[1]
4. كونها مصدر للإبداع التكنولوجي الذي تعول عليه معظم الدول مؤخرا، فالإبداع التكنولوجي بأشكاله الأربعة الرئيسية: منتج جديد تماما أو منتج محسن أو ابتكار عملية جديدة أو تحسين عملية موجودة مصدره هذه الأعمال أو المشروعات الصغيرة، ففي دراسة موثوقة لإدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية وجد ان الابداع المتحقق في الشركات الكبيرة هو الابداع واحد لكل عامل في حين أن هناك حوالي ثلاث ابداعات لكل عامل في المشروعات الصغيرة.
5. أهميتها بالنسبة للأعمال الكبيرة، بل انها تكون مكملة لها في كثير من الأحيان، فإنتاج أجهزة الكومبيوتر من قبل الشركات الكبرى أو العملاقة يحتاج الى كثير من الأعمال الصغيرة، التي توفر قطع الغيار والمكملات الأخرى لأجهزة الكومبيوتر، فضلا عن محلات تعليم ودورات تدريب وكذلك ورش الصيانة ومقاهي الإنترنت وغيرها الكثير من المشروعات التي توفر فرص عمل لا تحصى في كل بلدان العالم، وكذلك الأمر مع صناعة السيارات والصناعة الكهربائية وغيرها.[2]

المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومتزايدا في الاقتصاد الوطني، فتعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ومصدر من مصادر التشغيل ولما لها من دور في جذب وتعبئة المدخرات وتنمية الصادرات وتشجيع روح الابتكار والابداع، ومن خلال هذا، يمكن أن نقوم بإعطاء دور مشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية فيما يلي:

---

[1] www.kenanaonline.com، le 26 /05/2020، 15 :41.

[2] –وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013، ص ص 9–10.

الفرع الاول: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

ان هذه المشاريع تعد من أهم الاليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة المحلية وذلك لما لها من قدرات هائلة في خلق مناصب شغل جديدة، وقد توصلت دراسات لدول متقدمة الى أن تكلفة انشاء فرصة عمل في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقل بمعدل ثلاث مرات من المؤسسات الكبيرة، وهذا انطلاقا من خاصيتها في تكثيف عنصر العمل وانخفاض معيار رأس مال نسبيا، مع انخفاض تكلفة الاستثمارية في هذه المشاريع لاستخدامها تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية وهو ما يناسب الدول النامية التي تعاني من ندرة رأس مال وارتفاع معدلات البطالة.[1]

الفرع الثاني: دور مشاريع الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أحد المجالات في جذب المدخرات وتحويلها الى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق مع صغار المدخرين الذين لا يملكون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[2]

الفرع الثالث: دور المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة نواة للصناعات التصديرية، وذلك لما تمتاز به من خصائص تؤهلها لتحسين الجودة وتخفيض التكاليف، وامكانية الابتكار والتجديد، وبالتالي خلق ميزة تنافسية تمكنها من الدخول الى الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وهو ما أكدته تجارب بعض الدول التي انتهجت سياسة التصنيع من أجل التصدير اعتمادا على المؤسسات الصغيرة، منها تجربة كوريا الجنوبية، التي حققت نجاحا كبيرا في الانتقال من مرحلة إحلال الواردات الى تنمية الصادرات وتنويعها.[3]

---

[1] سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014، ص ص 51-52.

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص52.

[3] الحاج علي حليمة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة ماجيستر، قسم علوم التسيير، تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2009، ص22.

الفرع الرابع: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الاستثمارات:

يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن اقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين، حتى وان كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي وقد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة1993، عددا من المبادئ والمزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار.[1]

الفرع الخامس: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية:

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة توقف على الدور الذي يمكن ان تقوم من خلاله المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهوما يتوقف بدوره على مدى قدرة عرض العمل ورأس المال في المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث تتوافر عرض العمل، بينما يتصف رأس المال بالندرة النسبية، فانه يمكن للصناعات ان تساهم بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق الداخلية وبدرجة معينة، ويضمن انتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد على اعداد الكوادر الفنية، ويمكن كذلك لهذه الصناعات أن تساعد على تنمية الصادرات والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين المدفوعات البلدان النامية، بالإضافة الى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لحركة تقدم المجتمعات، ولاسيما النامية منها.[2]

الفرع السادس: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الابداع والابتكار:

من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات، لجأت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الى الاهتمام بمجال الابداع والابتكار، فهي تلعب دورا رياديا في هذا المجال، حيث أنها توقفت على المؤسسات الكبيرة من حيث الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية معينة تصل الى سنتين ونصف مقابل ثلاث سنوات

---

[1] مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص135.

[2] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص55-56.

بالنسبة لمؤسسات الكبيرة، وأن نسبة الأبحاث والابتكارات في الجزائر هي 15% لمساهمة مؤسسات صغيرة ومتوسطة من اجمالي الابداعات المسجلة.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

هناك زخم كبير من الدراسات التي عالجت موضوع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، الا أن أهم هذه الدراسات يمكن حصرها في ثلاث صور، وهي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

المطلب الثاني: الدراسات العربية

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

المطلب الأول: الدراسات المحلية

تتمثل الدراسات المحلية في أهم الدراسات التي عالجت موضوع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل باحثين سابقين، جزائريين أو أجانب، وأهم هذه دراسات حسب اطلاعنا عليها هي:

الفرع الأول: دراسة (عثمان لخلف، 2004)، حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "دراسة حالة الجزائر تحت الإشكالية هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية ، خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والافضليات الممنوحة؟"، حيث كانت تهدف هذه الدراسة الى مسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية ،وتجارب بعض الدول في هذا المجال ،ومحاولة الوقوف على اهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته؛ كما تناولت هذه الدراسة الى دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفته اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة وقد اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة نماذج التاريخي، الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة الى اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الاشكال التي يأخذه؛ كما تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة والدول خاصة؛ تعتبر إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ اثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور

[1] ياسر عبد الرحمان، دراشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان2018، ص221.

وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص؛ ويبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

الفرع الثاني: دراسة (هند جمعوني، 2008)، حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وافاقها المستقبلية، تحت الإشكالية الى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مفهوم التنمية المستدامة وكيف تم ذلك، حيث كانت تهدف الدراسة الى تأصيل المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله؛ عرض عدد من ابعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح واهمية التزاماتها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك؛ التعرف على واقع تبني مسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة ومدى التزاماتها؛ التوصل الى عدد من التوصيات المفيدة التي تساهم في حث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف الفئات المستفيدة، واعتمدت على نموذج التحليلي الوصفي وتوصلت هذه الدراسة الى ان هناك اهتمام متزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وان هذا القطاع لايزال يعاني من العديد من العراقيل منها نقص الموارد المالية والبشرية وان هذا القطاع ما يزال حديث النشأة في الجزائر رغم تقديمها التسهيلات وحوافز لتدعيمها من اجل تفعيل إسهاماتها في الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: دراسة (حجاري أحمد، 2011)، حول إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، تحت الإشكالية كيف يمكن ادماج اهداف التنمية المستدامة في الاهتمامات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واعتمدت على نموذج التحليلي الوصفي، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم مميزاتها واشكالها، وتجارب بعض دول في مجال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بإعطاء مفاهيم حول التنمية المستدامة وفي الأخير تناولت هذه الدراسة مشروع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني كما تطرقت الى مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واليات وبرامج دعمها في الجزائر والافاق والتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر وفي الاخير تناولت هذه الدراسة واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة الى ان التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانما يجب مساعدتها من اجل ادماج اهداف التنمية المستدامة في صلب استراتيجيتها؛ أصبحت ابعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البيئة والاقتصاد والمجتمع مفروضة على المؤسسات الاقتصادية واحد المتغيرات والمؤشرات الهامة في تنافسيتها؛ دفعت الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات بإعادة صياغة مخططاتها بعيدة المدى بإعادة النظر في تسييرها اخذت بعين الاعتبار التزاماتها اتجاه البيئة والاقتصاد والمجتمع.

الفرع الرابع: دراسة (مراد إسماعيل، لحسن جديدن، 2014)، حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، تحت اشكالية ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وهدفت هذه

الدراسة الى ابراز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وتقديم احصائيات حول تطور التعداد هذه المؤسسات وما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد وصلت هذه الدراسة الى مدى الأهمية الكبيرة لهذا القطاع لدى الدولة الجزائرية؛ والنتائج الإيجابية لتطوير هذا القطاع ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال امتصاص البطالة وخلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بفضل العديد من المؤسسات المالية التي دعمت هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

تتمثل الدراسات العربية في أهم الدراسات التي عالجت موضوع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول العربية من قبل باحثين سابقين أجانب أو عرب، وأهم هذه الدراسات حسب اطلاعنا هي:

الفرع الأول: دراسة (لانا أحمد النسور، 2003)، حول دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن، تحت الإشكالية ما دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الاردن، حيث كانت تهدف الدراسة الى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن، ورصد الفروق في استجابات افراد العينة حول دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن، واعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي وقد توصلت الى ان الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في الأردن هو الأكثر دراية ومعرفة ، وان الجانب الاقتصادي هو الأقل دراية ومعرفة، وان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المشاريع المحلي في الاردن تعزى الى متغير سنوات الخبرة ولصالح من لهم خبرة طويلة وعدم وجود فروق تعزى الى متغيري الجنس والمؤهل العلمي.

الفرع الثاني: دراسة (بيان حرب، 2006)، حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية، تحت الإشكالية ما مستوى كفاءة عمل هذه المشروعات وهل تلبي الطموح ام ان هناك ما يمكن تقديمه لاقتصاد تطمح ادارته في إزالة العوائق والصعوبات ما امكن كي يمكن له ان يدخل مرحلة جديدة من التحدي في السوق متبدل يحدد مقومات العمل فيه الكبار فقط، لأسلوب التي اعتمدت عليه هذه الدراسة هو المقابلة والملاحظة الميدانية، وهدفت هذه الدراسة الى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورغباتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد يحاول إيجاد مكان مناسب لها في رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العلاقة وأسلوب العمل للمتطور ما يجعلها قادرة على السيطرة الإستراتيجية على الأسواق العالم التي تتحول بالتدريج الى سوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة مع التشابه المتنامي لسلوك المستهلك في هذه الأسواق، وقد توصلت الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير واهتمام من قبل الاقتصاديين لمها لها دور في بناء

الاقتصاد وطني متين و تقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة ومن جهة أخرى دعم المشاريع الكبيرة بالخدمات والسلع المهمة .

الفرع الثالث: دراسة(نشأت مجيد حسن الوزداني، 2008)، حول أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، وعلى الرغم مما شهدته العقود الأربعة الماضية من ازدياد لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في ضوء مساهمتها الكبيرة في التشغيل وفي دفع دورة الإنتاج وتحقيق التمية المتوازنة، الا ان دور هذه المشاريع في العراق لازال محدودا نتيجة العقبات التي اعترضت عملها والتوسع في نشاطها، وهدفت هذه الدراسة الى توضيح دور واهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان العالم، وكذلك التعرف على الاليات التي تم استخدامها في بعض البلدان الأجنبية والتي ساهمت في اجاح تجاربها ، وإمكانية الاستفادة من هذه التجارب والاليات للنهوض بواقع تلك المشاريع في العراق، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت في صنع اقتصاديات الدول الكبرى، وحلت مشاكل المجتمعات وساهمت بتنمية بلدان كثيرة وأن هناك تراجع كبير في أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب الظروف الصعبة التي مرت على القطر وأن هناك مشاكل جدية تواجه المشاريع التي استمرت بالعمل نتيجة محدودية الدعم لها، إضافة لتأثرها ببعض السياسات مثل سياسة الباب المفتوح والتي أثرت سلبا على القدرة التنافسية لهذه المشاريع

الفرع الرابع: دراسة (كفاح هشام أبو ناجي، 2014)، الأثر التنموي للمروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، تحت اشكالية وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنمية داعمة، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بغزة ، وذلك من خلال اختيار عينة عشوائية من هذه المشروعات لتقييم دورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة ،وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي تخفيف من حدة الفقر، وقد تم استعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج القياسية باستخدام متغيرات مختلفة ،وتوصلت هذه الدراسة الى المشروعات الصغيرة عموما قد ساهمت في خلق فرص للعمل وتساهم في تحسين مستوى الدخل لأصحاب المشاريع وتساهم في خلق القيمة المضافة في غزة وتعتبر مؤشرا جيدا لدور هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

تتمثل الدراسات الأجنبية أهم الدراسات التي عالجت موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول الغربية من قبل باحثين سابقين، وأهم هذه الدراسات حسب اطلاعنا هي:

الفرع الأول: دراسة (Katua, 2014)، حول

The Role of SMEs in Employment Creatoin and Economique Growth in Selected countrie

سعت هذه الدراسة للكشف عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول المختارة، كما تسعى للكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل في عينة الدول المختارة كما تطرقت هذه الدراسة الى التحديات التي تواجهها هاته المؤسسات تقديم بعض المقترحات لتجاوزها.

الفرع الثاني: دراسة (Kaçani & Myslimi, 2016) حول:

Impact of SMEs in economique growth in Albania

هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015_1995. لبلوغ هدف الدراسة تم استخدام نموذج قياسي لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في البانيا من خلال استخدام برنامج احصائي لتوضيح العلاقة السببية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي. حيث ان النمو الاقتصادي يتحدد بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقة. وابرزت النتائج القياسية ان نمو الاقتصادي يؤثر على المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المصغرة في البانيا. ويمكن تفسير هذه النتيجة ان المؤسسات الكبيرة أكثر تنافسية، ويمكنها تجاوز الازمات الاقتصادية بشكل أسهل مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل اعتمادها على اقتصاديات الحجم .

الفرع الثالث: دراسة (Ahemde, 2018 & ,Bello, Jibir)، حول Impact of Small and medium Scal Enterprises on Economic Ggrowth: Evidence from Nigeria

هدفت هذه الدراسة لتحري أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986و2016 وقد تم تطبيق تحليل الانحدار لتفسير بيانات السلاسل الزمنية وقد ابرزت النتائج الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخرجات النمو وهو ما يشير الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة المحلية

عرض الباحثون من خلال مشكلة الدراسة الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تجارب بعض الدول النامية والمتقدمة وبالتركيز على مفهومها حسب المشرع الجزائري، والى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وأهم مميزاتها، ودور تلك المشاريع في تنمية الاقتصاد الوطني وأهم تطورات التي شهدتها والى الإستراتيجية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية.

أما الدراسة الحالية فقد ركزت على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى تطور حراكيتها ومساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والمبادلات التجارية بالإضافة الى مدى مساهمتها في التشغيل، واعتمدنا على احصائيات شاملة لقطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما ركزنا على سياسات النهوض بهذه الأخيرة من خلال الاليات والهيئات الدعم وصناديق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتطور التي شهدته مؤخرا.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هذا الفصل حول الأسس النظرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصائصها والتنمية الاقتصادية فتوضح لنا ان كل دولة لها مفهوم خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المعايير التي تعتمدها ،وكذلك في الجزائر من خلال التعريف الجديد حسب المشرع الجزائري، واتضح لنا أيضا ان التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تهدف الى زيادة الناتج القومي والاهمية الكبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز الدور الاقتصادي لهذه المشاريع وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترضها، لننتقل الى عرض لبعض الدراسات والأبحاث العلمية السابقة حول موضوع ومحاولة اظهار القيمة المضافة.

الفصل الثاني:

تطور ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

المبحث الأول: واقع وتطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثاني: تطور ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في الاقتصاد الجزائري لما له من أهمية في تنمية الاقتصاد، حيث مرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المراحل منذ ظهورها وذلك بعد الاستقلال مباشرة، كما شهدت تطورات متتالية من حيث العدد والشكل القانوني وطبيعة النشاط حتى يومنا هذا، وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في التشغيل ، وكان لابد من السلطات الجزائرية وضع آليات لدعم وترقية هذا القطاع لنهوض بالاقتصاد في ظل تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات. ولهذا سنقوم بتفصيل في هذه النقاط من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ما يلي:

المبحث الأول: واقع وتطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر

المبحث الأول: واقع وتطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها

لقد أدركت جميع الدول وخاصة النامية منها، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، بعدها شهدت العديد من المراحل منذ نشأتها وأيضا بالنسبة لتطورها مرت بالعديد من التغيرات حتى وقتنا الراهن، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

المرحلة الأولى:1962-1979

المرحلة الثانية:1980-1993

المرحلة الثالثة: من 1994الى 2019*

الفرع الأول: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1962-1979

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود الى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن حركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث أصدرت الأمر رقم 62 -20 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا للمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق سياسات الاشتراكية في الجزائر

ويمكن الإشارة الى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1964 بلغ حوالي 1120 مؤسسة مع عدد العمال قدر ب 57480 عامل، لينتقل بعدها وهذا في سنة 1966 الى 1873 مؤسسة وعدد عمال قدر ب 65053 عامل[1]، في سنة 1977.[2]

الفرع الثاني: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1980-1993):

منذ بداية الثمانينيات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول احداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرارها للخيار الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فأصدرت العديد من القوانين التي اثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة[3]، سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) الذي منح بعض امتيازات للمؤسسات الصغيرة من أهمها:

- ✓ حق التمويل الضروري لشراء التجهيزات وبعض المواد الأولية؛
- ✓ الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الاجمالية للاستيراد (AGI) ومن نظام الاستيراد بدون دفع غير ان هذه الإجراءات الجديدة ساهمت في تعزيز وتقوية بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ إجراءات الاعتماد أصبحت لكل استثمار؛
- ✓ لا ينبغي ان يتعدى التمويل المقدم من البنوك 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة؛
- ✓ لا ينبغي ان تتجاوز مبالغ الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة او شركات الأسهم، و10 مليون دينار جزائري لإنشاء المؤسسات الفردية او شركات التضامن[4]؛أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات اقتصادية (المرسوم 192/88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) ومختلف الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4 أكتوبر 0980) وفي سنة 1989

---

[1] -عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 14.

[2] -ياسين عطا الله، **الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة عينة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة-**، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2019، ص123.

[3] -صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

[4] -حاج علي حليمة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة -دراسة حالة ولاية قسنطينة-**، مذكرة ماجيستر، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2009، ص137.

ونتيجة لتفاقم الأزمة الجزائرية وتزايد الحاجة للمساعدات الائتمانية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، صدرت عدة قوانين تعكس بداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي على نظام الاقتصاد المخطط، وذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي نتجت عن تفاوض الجزائر مع صندوق النقد الدولي، مما سمح بظهور ما يعرف بخوصصة المؤسسات العمومية لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني[1] .

وقد شاهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، و خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحرير التجارة الخارجية، واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة[2]، ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي جاء ليعزز إرادة الدولة في تحرير الاقتصاد الوطني حيث نص على ما يلي:

- ✓ حق الاستثمار بحرية؛
- ✓ المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص الوطنيين والأجانب؛
- ✓ تدخل الدولة محدود في منح التحفيز للاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالجباية؛
- ✓ انشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها؛
- ✓ الغاء اعتماد مشاريع الاستثمار وتعويضها بتقديم التصريح فقط وكذا تحقيق الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات وتحديد مدة دراسة الملفات ب 60 يوما؛
- ✓ تدعيم الضمانات وتشجيع الامتيازات الجبائية والجمركية؛
- ✓ تدعيم الاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: النظام العام، النظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها والنظام الخاص للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة؛

---

[1] -نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2014)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، 2016، ص ص 111-112.

[2] -صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

كما تم انشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991، واستمرت هذه الإجراءات بعد سنة 1993 وقد كان لها تأثيرات هامة على تطور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]

ويمكن الإشارة الى أن عدد مؤسسات صغيرة ومتوسطة سنة 1984 هو 341 مؤسسة أما في سنة 1987 انخفض من 341 مؤسسة سنة 1984 الى 224 مؤسسة سنة 1987 بسبب توقيف العديد من المؤسسات وانخفض سنة 1989 الى 209 مؤسسة حيث بلغت نسبة الانخفاض في هذه المرحلة 6.69%[2]، وأن عدد مؤسسات صغيرة ومتوسطة في سنتين 1991-1992 قد عرف تناقص بسببه الأوضاع الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة حيث انخفضت من 22731 مؤسسة وسنة 1991 الى 20207 مؤسسة خلال سنة 1992.[3]

الفرع الثالث: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة من 1994 الى 2019*:

لقد كانت هذه المرحلة اكثر جدية من سابقيها حيث تم تحويل الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت في 1991 الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94_211 المؤرخ 18 يوليو 1994 ، تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكثيف نسيجها الصناعي، بالإضافة الى الدعم و الصناعات التي تقدمها لها، و لا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات والصغيرة و المتوسطة، الا أن هذا لا يمنعها من مساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعترضها، وقد بدأ اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مند 1995 أي بعد ابرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجلات جديدة مثل :

- ✓ التعاون الدولي والجهوي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ حل مشكلة العقار؛
- ✓ ترقية المناولة؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]؛

حيث شاهدت هذه المرحلة تحولات عميقة و الانتقال من الاقتصاد اداري، الى اقتصاد الانفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي و الأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر

---

[1] ياسين عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص0-109.

[2] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوربية للمساهمات فيناليب**، مرجع سبق ذكره، ص ص49_50.

[3] ياسين عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص109.

[4] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

بتنفيذ برنامج الاقتصادي القصير المدى (1 أبريل 1994 /31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي فترة 13 مارس 1995 الى 1 افريل1998 وعقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة الجدولة لجزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الاخر، وأدت من جهة أخرى الى تطبيق منظومة من السياسات النقدية و المالية و التجارية و الاقتصادية التي أدت الى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة و ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأنشطة و المجالات المرتبطة بالاقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الأثار السلبية و تفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات [1]، وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اذ قامت الدولة بتوسيع صلاحيات ومهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرسوم 190/00 المؤرخ في 11 يوليو 2000 والذي حدد مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]، كما يلي:

- ✓ حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ✓ ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية المناولة؛
- ✓ التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشطات الإنتاج والخدمات؛
- ✓ اعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛
- ✓ اعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- ✓ تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة؛

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم:190/00 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد: 42، ص ص 6-7.

✓ تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة[1]؛

كما تم تشجيع ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع مجالات وميادين أنشطتها حتى تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة والتخفيف من البطالة والتمركز الجغرافي.

وبالتالي يعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع والذي تحدد من خلاله الاطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه مؤسسات صغيرة والمتوسطة وكذا اليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك بوضعه مجموعة من الاليات التنظيمية التي من شانها دعم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، والتي تجسدت من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن انشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراسيم التنفيذية الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالقانون الأساسي للمشاتل للمؤسسات، وكذا انشاء كل من المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله والمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة.[2]

ولقد كان تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 حتى الفصل الأول من سنة 2019 الذي سيتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (رقم4): تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (خلال الفترة 1994-2019*):

السنة	عدد المشاريع	السنة	عدد المشاريع
1994	26212	2009	625069
1995	177365	2010	619072
1999	159507	2011	659309
2001	245348	2012	711832
2002	261853	2013	777816
2003	288577	2014	852053
2004	312959	2015	934569
2005	342788	2016	1022621
2006	376767	2017	1074503
2007	410959	2018	1093170

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

2008	521614	*2019	1171945

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- Bulletin D'information Statistique N° (06, ... ,35), Ministère De L'industrie Des Mines, Alger.

2-ياسين عطا الله، الاليات والادوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة ،2019، ص 123.

أولا: تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الفصل الأول من سنة 2019:

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرا للثروة ومصدرا للرضا عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية من حيث النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية واستيعاب البطالة، في نهاية النصف الأول من عام 2019 تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي مع 1171945 مشروع، تنشط غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في الخدمات والحرف اليدوية والبناء، في حين ان 8.71% فقط هي مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ذات طبيعة صناعية، بالإضافة الى ذلك يعاني نسيج مشاريع صغيرة ومتوسطة من توزيع جغرافي غير متكافئ، حيث أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتركز في شمال البلاد بنسبة 70% .[1]وسنقدم بعض المعلومات عن سنة 2019 كما يلي:

- مجموع مؤسسات الناشطة في الجزائر 1171945 مؤسسة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة الى غاية جوان 2019 :194 مؤسسة جديدة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط 195 مؤسسة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 1171701؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 244 مؤسسة؛
- مجموع مناصب الشغل 818736 منصب.

[1] نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 5.

1- تطور اجمالي عدد مشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من 2019:

في نهاية الفصل الأول من 2019، يبلغ اجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة 1171945 مشروع بما في ذلك أكثر من 56% من الأشخاص المعنويين، من بينهم 244 مؤسسة اقتصادية عامة، ويتكون الباقي من الأشخاص الطبيعيين بنسبة 44%، بما في ذلك 21% من مهن حرة و23% من الأنشطة الحرفية[1]. والجدول التالي يوضح عدد اجمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية الفصل الأول لسنة 2019:

الجدول رقم (04-01): تطور اجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية الفصل الأول من 2019:

النسبة%	عدد مشاريع صغيرة ومتوسطة	نوع مشاريع صغيرة ومتوسطة	
	المشاريع الخاصة		1
56.28	659573	الأشخاص معنويين	
43.70	512128	الأشخاص الطبيعيين	
20.80	243759	منها المهن الحرة	
22.90	268369	منها الأنشطة الحرفية	
99.98	1171701	المجموع1	
	المشاريع العامة		2
0.02	244	الأشخاص المعنويين	
0.02	244	المجموع2	
100.00	1171945	المجموع	

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول انه ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر خلال السداسي الأول من 2019 ب 7.2% مقارنة بالفترة ذاتها من 2018 الى 1171945 مؤسسة (+78.755) حسب الأرقام المتحصل عليها، كما أنه تم تسجيل في سنة 2018 عدد المؤسسات العامة 262 مؤسسة وخلال السداسي الأول من سنة 2019 قد تراجعت الى 244 مؤسسة عامة وهذا راجع الى إعادة هيكلة محفظة القطاع العمومي التجاري.

[1] نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص07.

2- تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

في نهاية الفصل الأول من سنة 2019، يتكون اجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من 97% للأعمال الصغيرة جداTPE (القوى العاملة التي تضم اقل من 10 موظفين) أي 1136787 المتبقية هيمنت بقوة على النسيج الاقتصادي، يليه المؤسسات الصغيرة PE بنسبة 2.60% ثم الاعمال المتوسطة ME بنسبة 0.40%.[1]

والجدول التالي يوضح تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في نهاية الفصل الأول من سنة 2019:

الجدول رقم (04-02): تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

نوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة	النسبة
مشاريع صغيرة جدا	1136787	97
مشاريع صغيرة	30471	2.6
مشاريع متوسطة	4688	0.4
المجموع	1171945	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 08.

3-تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط في نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

في نهاية الفصل الأول من سنة 2019، كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتوزع بنسب مختلفة حسب قطاعات النشاط والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 08.

الجدول رقم (04-03): تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط في نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

	قطاع النشاط	عدد مشاريع صغيرة ومتوسطة	النسبة%
1	الفلاحة والصيد البحري	7368	0.63
2	المحروقات والطاقة والمناجم	3035	0.26
3	البناء والاشغال العمومية	188290	16.06
4	الصناعات التحويلية	102128	8.71
5	الخدمات	602755	51.43
6	الحرف	268369	22.90
	المجموع	1171945	100

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 13.

4- توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية في نهاية السداسي الأول من 2019 :

تتوزع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني، سنحاول تقديم جدول يوضح كيف تتوزع هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات الجغرافية في نهاية الفصل الأول من سنة 2019.

الجدول رقم (04-04): توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في نهاية السداسي الأول من 2019:

الجهات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الشمال	817806
الهضاب العليا	257558
الجنوب	96581
المجموع	**1171945**

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 35، ص 13.

نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتميز بتوزيع غير متكافئ حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال بلغ 817806 مؤسسة وبنسبة أقل في الهضاب العليا التي قدرت ب

257558 مؤسسة ونحن نخص بالذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

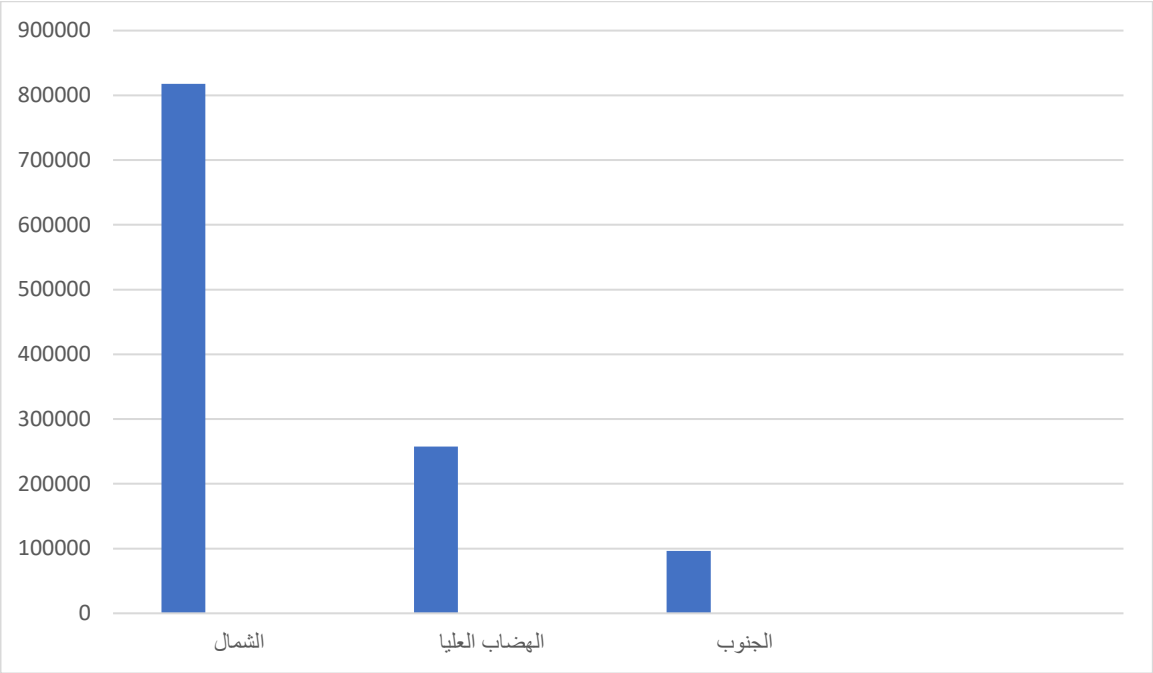

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشهد المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية سواء على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي حركية من حيث تعدادها وتطورها، حيث شهدت العديد من التطورات والتغيرات من سنة لأخرى.

الفرع الأول: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019*)

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الإجمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (05): تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019*):

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2001	245348
2002	261853
2003	288577
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	521614
2009	625069
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170
***2019**	1171945

المصدر:

Bulletin D'informations Statistiques n° (24, ... ,35), Ministère de L'industrie et des – .Mines, Alger

ولتوضيح تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة تم وضع الشكل البياني رقم (02) التالي:

الشكل رقم (02): تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2019*):

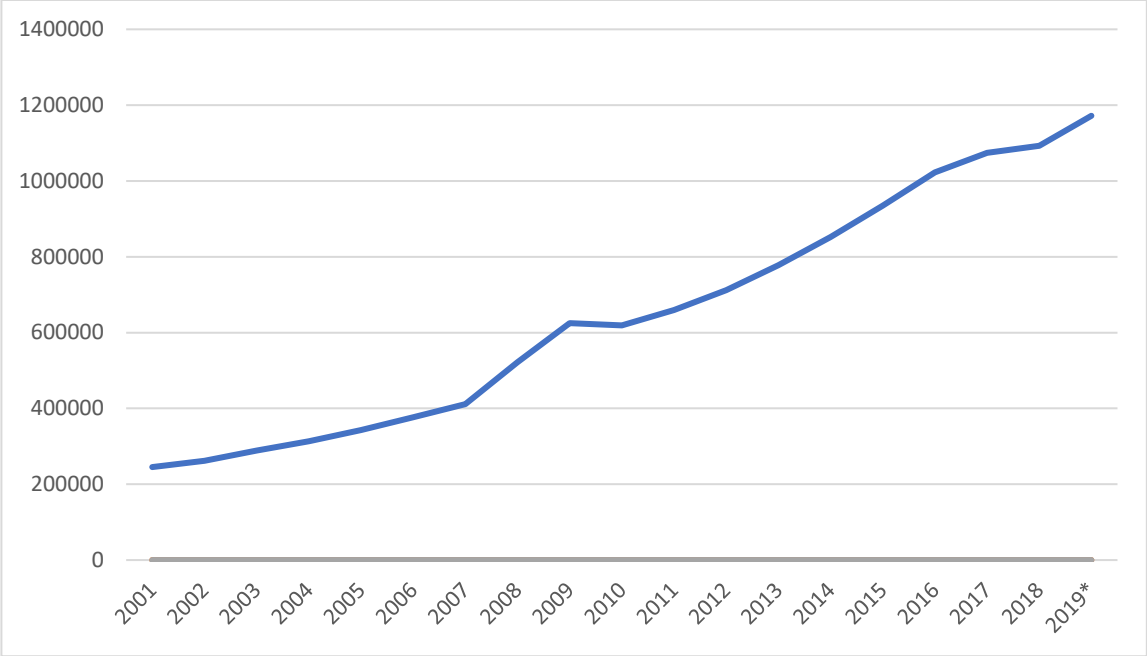

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2019*):

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (03)، سنعرف تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة (2001-2019*)، اذ لابد من تحليل وتبيان تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقيم وكذلك النسب.

جدول رقم (06): تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر خلال (2001-2019*):

السنوات	المشاريع الخاصة	النسبة%	صناعات تقليدية	النسبة%	المشاريع عمومية	النسبة%	المجموع	نسبة التطور%
2001	179893	73.30	64600	26.32	778	0.31	**245348**	
2002	189552	73.32	64677	24.69	778	0.29	**261853**	**6.72+**
2003	207949	72.06	79850	27.67	778	0.26	**288577**	**10.20+**
2004	225449	72.03	86732	27.71	778	0.24	**312959**	**8.44+**
2005	245842	71.72	96072	28.03	874	0.25	**342788**	**9.53+**

2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.20	**376767**	**+9.91**
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16	**410959**	**+9.60**
2008	392093	75.46	126887	24.42	626	0.12	**521614**	**+26.30**
2009	455398	72.86	169080	27.05	591	0.09	**625069**	**+19.83**
2010	492892	78.00	135623	21.91	577	0.09	**619072**	**0.95-**
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09	**659309**	**+6.49**
2012	550501	77.34	160764	22.58	557	0.08	**711832**	**+7.96**
2013	601583	77.34	175676	22.59	557	0.07	**777816**	**+9.26**
2014	656949	77.10	194562	22.83	542	0.06	**852053**	**+9.54**
2015	716895	76.71	217142	23.23	532	0.06	**934569**	**+9.68**
2016	575906	56.31	446325	43.64	390	0.03	**1022621**	**+11.61**
2017	609344	56.70	464892	43.26	267	0.02	**1074503**	**+5.06**
2018	628219	59.70	464689	41.16	262	0.02	**1093170**	**+3.5**
2019*	659573	56.28	512128	43.70	244	0.02	**1171945**	**+7.2**

المصدر:

-Bulletin D'informations Statistiques n° (24, ... ,35), Ministère de L'industrie et des Mines, Alger.

من خلال الجدول يتضح لنا ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع تدريجيا مذ سنة 2003 أين كانت 288577 لتصل الى حوالي410959 سنة 2007 ثم الى 711832 مشروع في نهاية سنة 2012 وهو ما يمثل زيادة قدرها 423255 مشروع خلال عشر سنوات أي بمعدل ما يفوق 50 ألف مؤسسة سنويا ، وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير هذا القطاع، ويتواصل نمو تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليبلغ في نهاية الفصل الأول من سنة 2019 تعداد 1171945 مشروع ، وعلى اثر هذه الزيادات في تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ارجاعها للأسباب منها تشجيع الدولة للمستثمرين على انشاء هذه المشاريع من خلال العديد من التحفيزات والتشجيعات والاليات المدعمة لذلك ، ومن بينها استحداث الكثير من الهيئات والوكالات منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، بالإضافة الى برامج التأهيل، والحاضنات ومراكز التسهيل والمشاتل، التي تعمل على تقديم الدعم الإداري، التسويقي، القانوني الجبائي، والمالي والمعرفي.

من أجل توضيح نسبة كل قطاع من هذه القطاعات في النسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع الشكل البياني رقم (03) التالي:

الشكل رقم (03): تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني في الجزائر من (2001-2019*):

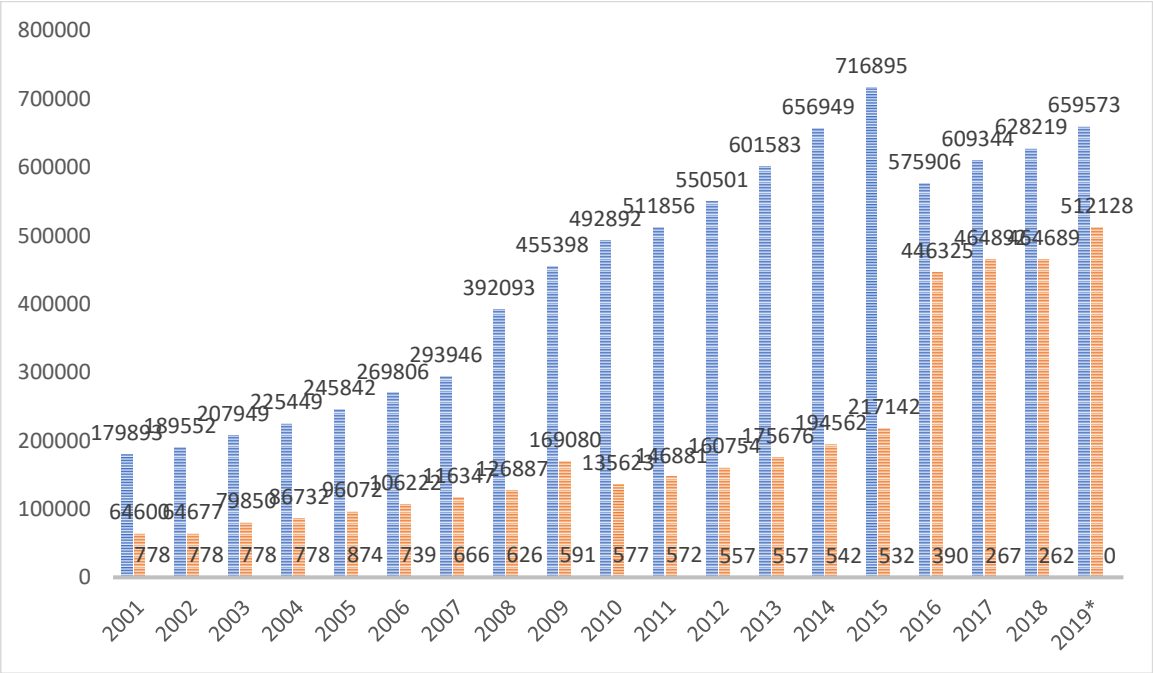

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة سجلت أكبر نسبة لها في عام 2015 ب 716895 مشروع بنسبة 76.71% أما بالنسبة للصناعات التقليدية فكانت أكبر نسبة لها في عام 2019 عند نهاية الفصل الأول حيث بلغت 512128 مشروع بنسبة 43.70% من اجمالي النسيج المؤسساتي، أما القطاع العام تقريبا في تناقص مستمر منذ سنة 2008 حيث سجل أدنى نسبة له وهي 244 مشروع سنة 2019، وهذا ما يفسر اتجاه الدولة نحو خوصصة المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثالث: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2004_2019*):

تتوزع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية منها قطاع الخدمات، الصناعات التحويلية، البناء والاشغال العمومية، ولتوضيح تعدادها يمكن تلخيصها في الجدول رقم (07) التالي:

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة حسب القطاع النشاط خلال الفترة (2004-2019*)

قطاع النشاط / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات والطاقة والناجم	البناء والاشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع الكلي
2004	2748	1262	72869	45729	102841	225449
2005	2947	1350	80716	48185	112644	245842
2006	3186	1450	90702	50686	123782	269806
2007	3401	1565	100250	53579	135151	293946
2008	3599	1660	111978	56568	147582	321387
2009	3642	1775	122238	58803	159444	345902
2010	3806	1870	129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956	135752	63890	186157	391761
2012	4277	2052	142222	67517	204049	420117
2013	4616	2259	150910	73073	228592	459414
2014	5038	2439	159775	78108	251629	496989
2015	5625	2639	168557	83701	277379	537901
2016	6130	2767	174848	89597	302564	575906
2017	6599	2887	179303	94930	325625	609344
2018	7068	2981	185121	99865	348458	643493
2019*	7275	3032	188275	102055	602695	1171701
المجموع	73963	33944	2166278	1127514	3681245	7378277

المصدر:

Ministère de L'industrie et des Mines, Alger. ،-Bulletin D'informations Statistiques n° (24, ... ,35)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر من سنة 2004 الى سنة 2019 وهذا ما يبين حركية الاقتصادية لجميع القطاعات نتيجة لسياسات الدولة نحو دعم وتشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية، ولتوضيح ذلك يمكن وضع الشكل رقم (04) التالي الذي يوضح تطور اجمالي تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط من 2004 الى 2019*.

الشكل رقم (04): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004-2019*:

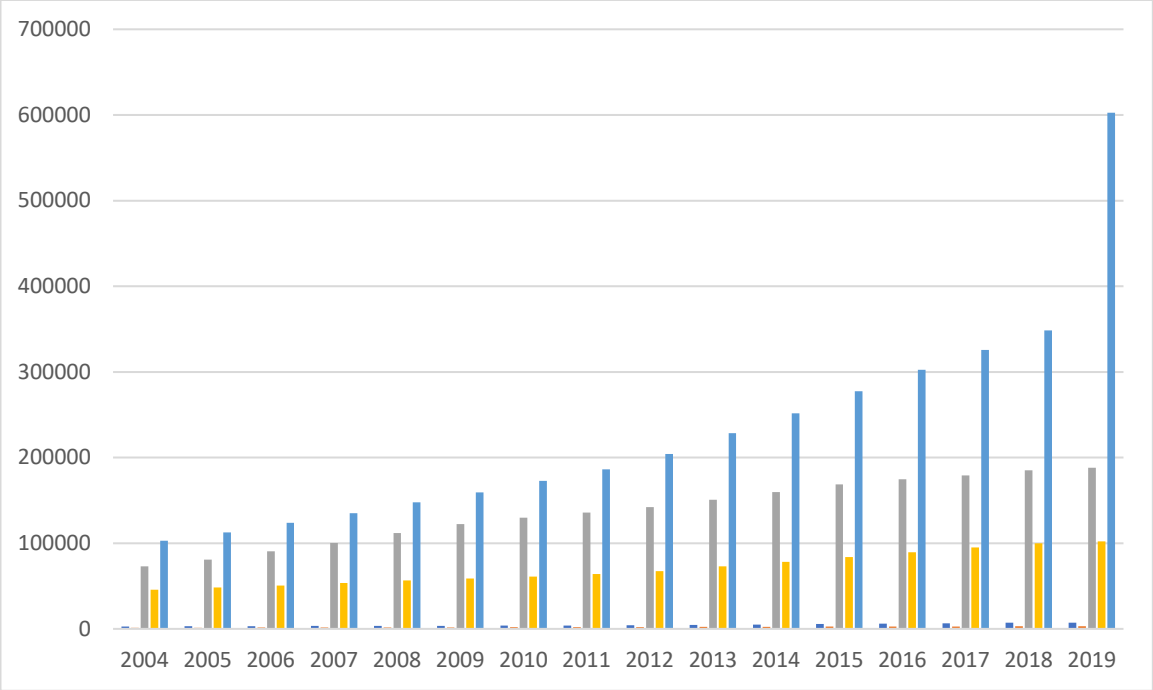

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث التعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يضم خدمات التجارة، خدمات النقل والمواصلات، حيث يقدر مجموعه ب 3681245 مشروع من اجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والاشغال العمومية بمجموع 2166278 مشروع والتي تهتم ببناء السكنات وتشييد الطرقات والجسور وبناء السدود، اما ثالثا فحل قطاع الصناعات التحويلية بمجموع 1127514 مشروع والتي تهتم بصناعات الغذائية، صناعات البلاستيكية، صناعة الأثاث والورق، يبقى قطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري مجموع أقل مقارنة بالقطاعات السابقة لا تشجع الاعتماد عليهما بهذه التعداد، رغم أن السياسات الدولة من حيث القرارات السياسية والتشريعات القانونية تدعم النهوض بهما.

الفرع الرابع: وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 2019*:

تشهد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كل سنة شطب في تعدادها وقد يعود ذلك لسبب رئيسي هو فشلها.

الجدول رقم (08): وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

نوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	اشخاص معنوية	اشخاص طبيعية	المجموع
عدد الوفيات	1755	6444	8195
النسبة%	21.42	78.63	100

المصدر:

Ministère de L'industrie et des Mines, «Bulletin D'informations Statistiques n° (35) Alger.

يتبين لنا من الجدول انه تم شطب 8195 مشروع صغير ومتوسط خلال السداسي الاول من 2019 منها 21.42% اشخاص معنوية78.63 % اشخاص طبيعية، ولتوضيح ذلك تم وضع الشكل التالي.

الشكل رقم (05): وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2019:

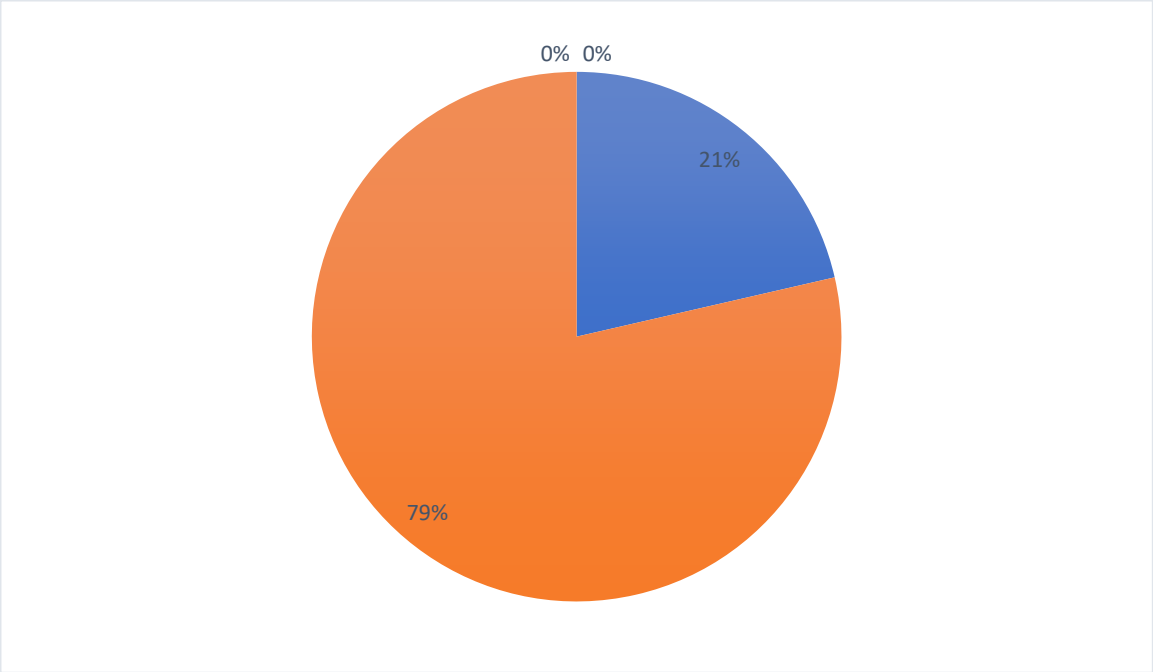

المصدر: من اعداد الطالبة

الجدول رقم (08_01): عدد الوفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع النشاط (الأشخاص الاعتباريون) خلال الفترة (السداسي الأول 2018 والسداسي الأول 2019).

قطاع النشاط	السداسي الأول من 2018	السداسي الأول من 2019	نسبة التطور
الفلاحة والصيد البحري	41	17	-24
محروقات ومناجم وخدمات أخرى	8	8	0
البناء والاشغال العمومية	1009	474	-535
الصناعات التحويلية	423	235	-188
الخدمات	1940	1021	-919
المجموع	3421	1755	-1666

Source : Bulletin D'informations Statistiques n° (35) ،Ministère de L'industrie et des Mines, Alger

يبين الجدول أنه قد تم شطب 1755 مشروع صغير ومتوسط من نوع اشخاص معنوية خلال السداسي الأول من سنة 2019 وهذا العدد في انخفاض مقرنتا مع السداسي الأول من سنة 2018 أين تم شطب 3388 مشروع صغير ومتوسط، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم (05_01): وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (الاشخاص الاعتباريون) خلال السداسي الأول من 2018 والسداسي الأول من 2019.

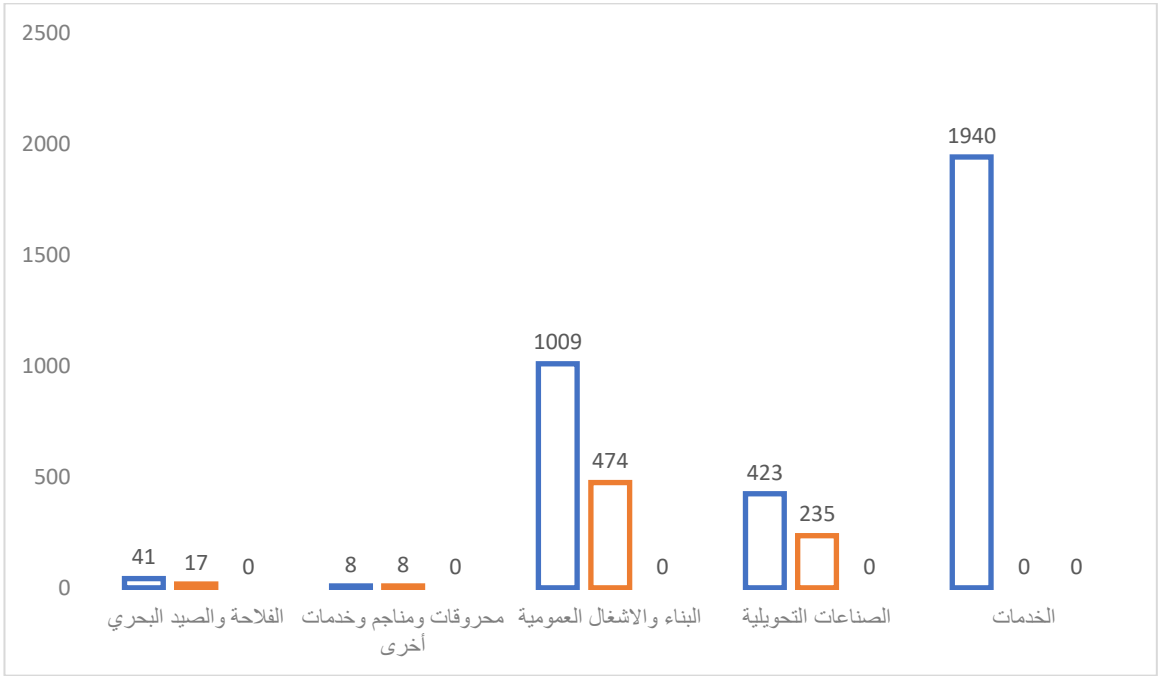

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الشكل البياني نلاحظ تراجع في عدد وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أغلب القطاعات الا أن قطاع البناء والأشغال العمومية يسجل تطورا ملحوظا مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2018.

الجدول رقم (02_08): عدد الوفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع النشاط (الأشخاص الطبيعية) خلال السداسي الاول من سنة 2019:

	الصحة	العدالة	الاستثمار الزراعي	الحرف	المجموع
عدد الوفيات السداسي الاول2019	608	299	1889	3644	6440
النسبة%	9.44	4.46	29.33	56.58	100

Ministère de L'industrie et des Mines, ،–Bulletin D'informations Statistiques n° (35) Alger

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نوع أشخاص طبيعية التي توقفت خدماتها خلال السداسي الثاني لسنة 2019 عددا قدره 6440 مشروع، والشكل الموالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (02_05): وفيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة (طبيعية):

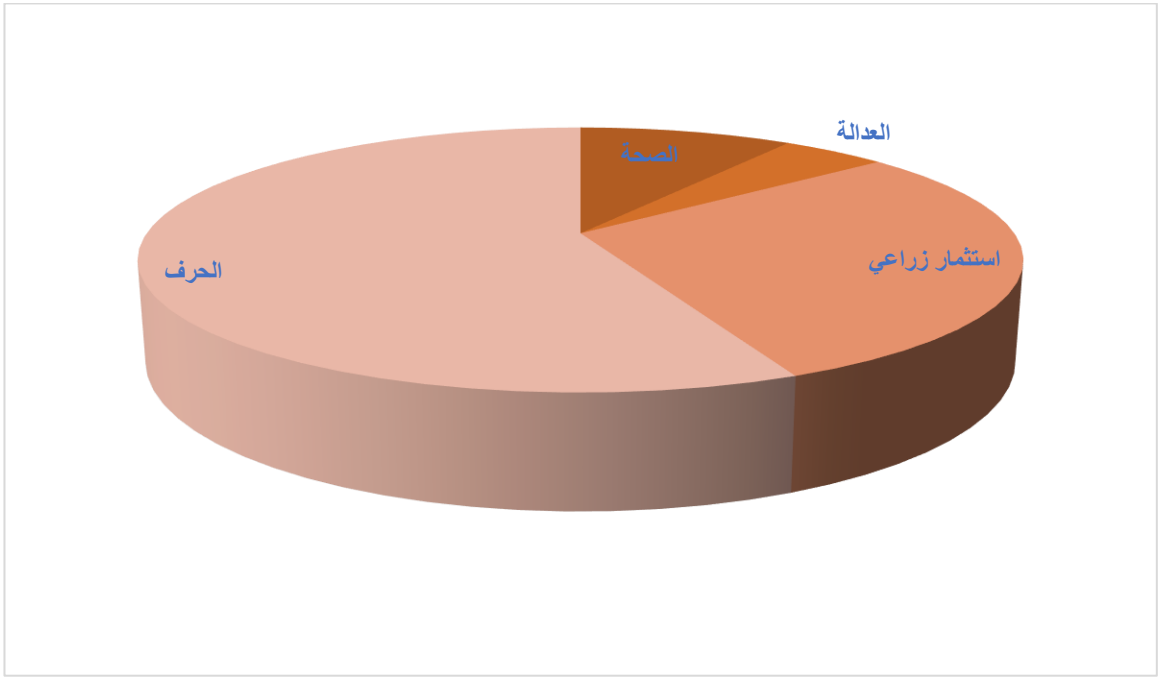

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أن الصناعات الحرفية أكثر عرضة للحذف حيث تم شطب3644 مشروع بنسبة 56.58% من المجموع الكلي، ويأتي في المرتبة الثانية الاستثمار الزراعي ب 1889 مشروع صغير ومتوسط محذوف أي بنسبة 29.33% من المجموع الكلي، يليه قطاع الصحة والعدالة بنسبة 9.46%،4.46% على التوالي.

المبحث الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال مساهمتها بشكل فعال في معالجة القطاع الاقتصادي الحقيقي وتحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات هذا من جهة ومن جهة أخرى تساهم في التخفيف من البطالة المتفشية في المجتمع، لقدرتها الهائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، ترقية الصادرات والتنمية المحلية وبالتالي أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في الإنعاش الاقتصادي وتحريك الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

من أهم ميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة، وقد تزايدت إسهاماتها خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع الى التطور المستمر الذي تعرفه هذه المشاريع في الجزائر من ناحية عددها، مما سمح لها بتوفير العديد من المناصب الشغل والجدول التالي يوضح لنا حجم العمالة المصرح بها خلال الفترة 2009 حتى 2019*:

الجدول رقم (09): مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2009-2019*):

السنوات	2009	2010	2011	2012
مؤسسات الخاصة	1494949	1577030	1676111	1800742
مؤسسات العمومية	51635	48656	48086	47375
المجموع	**1546584**	**1625686**	**1724197**	**1848117**
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
مؤسسات الخاصة	1953636	2110665	2327293	2511674
مؤسسات العمومية	48256	46567	43727	29024
المجموع	**2001892**	**2157232**	**2370120**	**2540698**
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	
مؤسسات الخاصة	2632018	2668173	2797781	
مؤسسات العمومية	23452	22073	20955	

المجموع	2655470	26902446	2818736

Source : Bulletin D'information statistique N° (18,20,22,24,26,28,30), Ministère de L'industrie et des Mines, Alger.

من خلال الجدول نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تزايدا مستمرا في التشغيل من سنة لأخرى، ونلاحظ ان عدد مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الخاصة تعرف تزايدا مقارنة بالمؤسسات العمومية التي عرفت تراجعا سنويا في مستويات التشغيل وهذا راجعا الى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة. ولتوضيح ذلك أكثر يمكن صياغة المعطيات في الشكل رقم (08) التالي:

الشكل رقم (06): مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في احداث مناصب الشغل حسب الشكل القانوني (طبيعة النشاط) من 2009 الى 2019*:

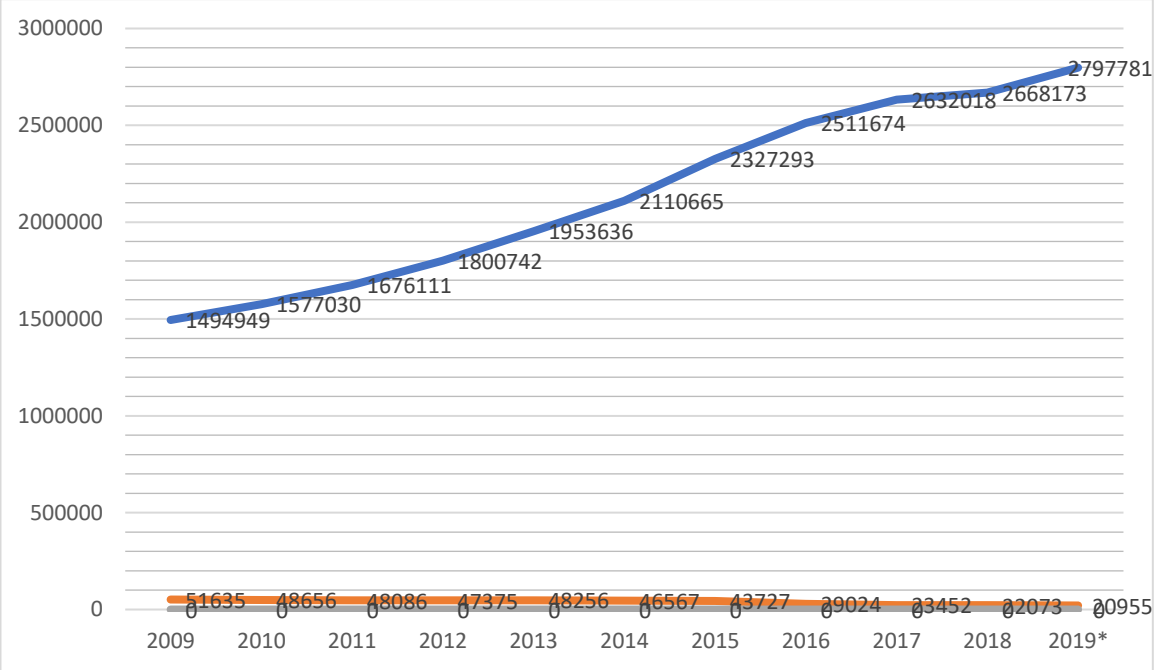

المصدر: من اعداد الطالبة.

من خلال الشكل نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة اكبر في التشغيل حيث تزايدت عدد مناصب الشغل من 1625686 عامل سنة 2010 الى 26902446 عامل سنة 2018 مع العلم ان المؤسسات الخاصة هي التي تحظى بالمساهمة الأكبر حيث توظف ما يزيد عن 1577030 سنة 2010، و2668173 سنة 2018 الى غاية 2019 عند انتهاء الفصل الأول وصلت الى توفير ما يفوق 2797781 منصب شغل ، على غرار المؤسسات العمومية التي وصلت 20955 منصب شغل للفصل الاول سنة 2019 بعد ان كانت توفر 48656 منصب شغل أي ان هذه المؤسسات عرفت تراجعا في عدد مناصب التي توفرها بسبب إعطاء أهمية اكبر للمؤسسة الخاصة .

المطلب الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة ولمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة:

الفرع الأول: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

كما هو معروف عن القطاع المحروقات فان قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يسجل نسبة اقل مقارنة به، إذا ان المشاريع تساهم في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ولمعرفة قيمة المساهمة يمكن ان نلخص تلك في الجدول التالي رقم (10) الذي يبين مساهمة القطاع مشاريع الصغيرة ومتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 1999-2016:

الجدول رقم (10): تطور الناتج الداخلي الخام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 1999 حتى 2016:

الوحدة مليار دينار جزائري

القطاع القانوني / السنوات		نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	المجموع
1999	القيمة	420	1288	1708
	النسبة%	24.6	75.4	100
2000	القيمة	457.8	1356.8	1814.6
	النسبة%	25.2	74.8	100
2001	القيمة	481.5	1560.2	2041.7
	النسبة%	23.6	76.4	100
2002	القيمة	505.0	23.12	2184.1
	النسبة%	1679.1	76.9	100
2003	القيمة	505.6	1884.2	2434.81
	النسبة%	22.9	77.4	100
2004	القيمة	598.65		2745.4
	النسبة%	21.80	78.2	2146.75
2005	القيمة	651.0	2364.5	78.41
	النسبة%	21.59	78.41	100
2006	القيمة	704.05	2740.56	3444.11

	النسبة%	20.44	79.56	100
2007	القيمة	749.86	3153.77	3903.63
	النسبة%	19.20	80.80	100
2008	القيمة	686.59	3551.33	4327.92
	النسبة%	16.20	83.80	100
2009	القيمة	816.8	4162.02	4978.82
	النسبة%	16.41	83.59	100
2010	القيمة	827.53	4681.68	5509.21
	النسبة%	15.02	84.98	100
2011	القيمة	923.34	5137.46	6060.8
	النسبة%	15.23	84.77	100
2012	القيمة	793.3	5813.02	6606.40
	النسبة%	12.01	87.99	100
2013	القيمة	893.24	6741.19	7634.43
	النسبة%	11.71	88.29	100
2014	القيمة	1187.93	7338.65	8526.58
	النسبة%	13.9	86.1	100
2015	القيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	النسبة%	14.22	85.78	100
2016	القيمة	1414.65	8529.27	9943.9
	النسبة%	14.23	85.77	100

Source : Bulletin D'information statistique N° (06,30), Ministère de L'industrie et des Mines, Alger.

من خلال الجدول نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث سجل 2434.8 مليار دينار جزائري في عام 2003 ليصعد الى 9237.87 مليار دينار جزائري في عام 2015 بنسبة نمو خلال الفترة قدرت ب 379.41% ،وعلى مستوى طبيعة القطاع نسجل اغلبية لصالح القطاع الخاص بنسب تتراوح ما بين 75.4 في عام 1999 و85.78 في عام 2016 ،ومما يفسر ذلك هو تزايد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص خصوصا، الا ان القطاع العام في تراجع اذ سجل اعلى نسبة له ب 25.20% في عام

2003 وهي تستمر بالهبوط حتى نسبة 11.71% في عام 2013 نتيجة لسياسات الدولة نحو خوصصة المؤسسات مع تقديم التشجيعات على ذلك.

الفرع الثاني: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فانه في سنة 1994 بلغت القيمة المضافة للقطاع العام 614.4 مليار دينار جزائري متمثلة ب 53.5% من اجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر ب 358.1 مليار دينار جزائري أي 46.5% من اجمالي القيمة المضافة ومنذ سنة 1998 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى ب 1178 مليار دينار جزائري أي 53.6 % بينما القطاع العمومي 1019.8 مليار دينار جزائري أي 46.4%.[1]

وتشكل القيمة المضافة المحققة من طرف كل المؤسسات بمثابة معيار قياس فعلي لمدى حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام PIB، وبالتالي تسمح لنا القيمة المضافة بتقديم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة، ولتوضيح ذلك سنقدم الجدول الذي يبين مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من 2008 الى 2017.

الجدول رقم (11): مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2008-2017):

السنوات / فروع النشاط	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة	711.25	926.37	1015.19	1173.71	1421.69
البناء والاشغال العمومية	869.99	1000.00	1071.75	1262.57	1411.15
النقل والموصلات	873.86	914.36	988.03	1049.77	1095.27
خدمات مؤسسات	84.04	98.58	122.37	137.59	154.37
الفندقة والاطعام	91.18	105.45	114.39	121.43	138.94
الصناعة الغذائية	161.71	187.55	197.53	231.85	266.13
صناعة الجلد	2.56	2.55	2.59	2.60	2.66
التجارة	986.88	1151.62	4791.32	1444.63	1651.76
المجموع	3781.47	4386.48	4791.32	5424.15	6141.76

[1] -السعيد بريبش، **مدى مساهمة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الخاصة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2007، ص 73.

السنوات / فروع النشاط	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	1627.67	1771.49	1936.37	2140.29	2281.83
البناء والاشغال العمومية	1562.10	1562.10	1850.76	1990.03	2117.39
النقل والمواصلات	1443.12	1443.12	1660.75	1796.97	1965.48
خدمات المؤسسات	172.47	172.47	214.52	228.92	247.91
الفندقة والاطعام	174.10	174.10	212.78	240.39	2241.6
الصناعة الغذائية	285.48	330.69	353.71	389.57	408.11
صناعة الجلد	2.65	2.65	2.78	2.83	2.84
التجارة	1870.60	1870.60	2259.33	2341.23	2123.86
المجموع	7138.19	7327.22	8491.00	9130.23	11388.99

Source : Bulletin D'information statistique N° (24,26,28,30,32), Ministère de L'industrie et des Mines, Alger.

من خلال الجدول يتبين لنا ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة في مختلف القطاعات حيث نلاحظ انها في تزايد مستمر حيث سجلت تزايدا مستمرا في عام 2008 ما يقدر ب 3871.47 مليار دينار جزائري ليتطور في عام 2017 ليصل الى 11388.99 مليار دينار جزائري وهذا ما يظهر مدى تطور مساهمة هذا النوع من المشاريع في خلق القيمة المضافة.

المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

تسعى الجزائر في الوقت الراهن بتغطية التقلبات التي يحدثها عدم استقرار قطاع المحروقات خصوصا عند انهيار أسعار البترول، ويعتبر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما وفعالا ويمكن اعتباره من اهم البدائل لمرحلة ما بعد البترول حيث يساهم في ترقية الصادرات وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الصادرات خارج المحروقات (2002/السداسي الاول من 2019):

السنوات	الصادرات	الواردات	الصادرات خ. م. المرتبطة بالمشاريع	النسبة%
2005	46495	20357	907	1.95
2006	54791	21456	1183	2.16
2007	60916	27631	1311	2.15
2008	79146	39479	1945	2.47
2009	45477	39297	1066	2.34
2010	57762	40212	1619	2.80
2011	73802	47300	2140	2.90
2012	72620	50376	2048	2.80
2013	65823	54903	1006	3.28
2014	61172	58330	2810	4.59
2015	35138	51646	2057	5.85
2016	29668	46727	1781	6.00
2017	46059	35132	1930	5.49

2018	41113	48573	2216	5.78
*2019	34994	44632	2068	5.91

Source:www.Bankalgeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول ان أسعار الصادرات قد تراجع منذ 2014 وهذا راجع الى انخفاض أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجلت الواردات مستويات قياسية وسرعان ما تحسنت الصادرات بعد تحسين أسعار المحروقات وتراجع جزئي في الواردات بسبب إجراءات السياسات التجارية المقيدة للاستيراد كما يلاحظ ان الصادرات خارج المحروقات وهي تلك الصادرات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة متواضعة جدا في حدود 2 مليار دولار، او ما نسبته 6% وتحسن هذه النسبة مقارنة بالسنوات مطلع العقد الحالي والعقد الماضي في الواقع ليس تحسنها كقيمة وانما نتيجة تراجع صادرات المحروقات، وفي سنة 2019 التي سميت بسنة الخيبة حيث سجلت تراجع في مداخيل الصادرات الجزائر الى حدود 100 مليون دولار وهذا الرقم مرشح للارتفاع ، وان صادرات الجزائر خارج المحروقات لم تتجاوز طيلة ال 14 سنة الأخيرة قيمة 24.15 مليار دولار وتكشف هذه الأرقام هشاشة الاقتصاد الجزائري في بنية وتركيبة الصادرات الجزائرية.

المطلب الرابع: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاتجاه الذي لابد من التوجه له في إقامة تنمية محلية وهذا لمرونتها وبفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق التي بحاجة لتنمية الا ان هذه المشاريع تقوم على استثمارات غير كبيرة وراس مال صغير واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة المتفشية ، ويمكن الاعتماد على هذه المشاريع في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة مباشرة او بالاعتماد على الاستثمارات الكبيرة في مختلف القطاعات للوصول الى توليفة اقتصادية متنوعة وخلق تنمية شاملة.

فالتنمية لمحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتنميتها وبالتالي فمدى انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية ومن خلال الاحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تركز هذه المؤسسات بنسبة أكبر في الشمال والوسط مقارنة بالمناطق الجنوبية وهذا راجع لظروف عديدة منها المناخ والتضاريس الصعبة وتركز السكان في الجهة الشمالية.

وسوف نقوم بتقديم عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة موزعة على مختلف ولايات الجزائر عند نهاية السداسي الأول من سنة 2019 في الملحق رقم (01) وملحق رقم (02).

❖ **هيئات دعم وتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

وضعت الدولة الجزائرية العديد من السياسات من أجل ترقية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتبني برامج لتطويرها ولإصلاح العقبات التي تواجهها وتعيق تنميتها، ولأهمية هذا القطاع في تطوير الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بإنشاء آليات وبرامج دعم، بهدف أن تكون هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، وبذلك قامت بوضع هيئات داعمة وممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بإقامة أولا وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي انشئت تحت ادارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المشاتل والحاضنات ومراكز التسهيل و المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم والتخلص من المشاكل في هذا لقطاع، ومن أبرز الوكالات كالتالي: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (DNDI)، وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ووكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

كما قامت الحكومة الجزائرية بوضع صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتسهيل الحصول أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل اللازم لإقامة مشاريعهم، من اجل التغلب على الصعوبات التمويلية التي تواجهها، وذلك من خلال توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض البنكية، ولتحقيق ذلك عن طريق صندوق قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FAGAR)، وصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC)، وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع وغيرها من الصناديق التي تعمل على تقديم القروض بدون فائدة.

كما قامت هذه الوكالات والصناديق الوطنية بتمويل العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سنبينها في الملاحق (03-04-05-06-07-08-09-10-11-12) وهذا في نهاية السداسي الأول من سنة 2019.

(بتصرف)

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من خلال تحليل الاحصائيات والاطلاع على نشريه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ ان التطور العددي للمؤسسات في زيادة مستمرة وان لها دور حيويا ولها اثر تنموي إيجابي في بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب الشغل، كما ان لها مساهمة معتبرة في الزيادة في الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد، وتساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتساعد على خلق تنمية محلية، وهذا ما تسعى اليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع اليات وهيئات الدعم لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشاء العديد من الصناديق لتقديم الدعم المالي وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير هذا القطاع الذي اعتبرته الاتجاه الصحيح في الوقت الراهن.

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:" ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية؟"

قمنا في الاطار النظري بمحاولة التعرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال التطرق الى العديد من التعاريف في مختلف الدول المتقدمة و النامية وحسب بعض المنظمات الدولية وبالتركيز على مفهوم هذه المشاريع حسب المشرع الجزائري، ولوحظ ان هناك غموضا لا يزال يشوب تعريفها لتعدد المعايير المعتمدة لتعريف هذه المشاريع من بلد لآخر و للتفاوت في درجات النمو بين الدول، ثم قمنا بالتطرق الى اهم خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة و المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعترض لها ومن اهم خصائصها سهولة تأسيسها وتنظيمها وصغر حجمها وتطرقنا الى الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في جذب وتعبئة المدخرات ورفع قيمة الاستثمارات ودورها في تنمية الصناعة.

وفي الجانب التطبيقي تم التطرق الى واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي مرت بالعديد من المراحل والتغيرات وكانت معظم هذه التغيرات ايجابية، بتقديم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع من خلال ابراز وضعية هذه المشاريع في الجزائر التي قد مرت بالعديد من المراحل منذ الاستقلال وقد شهدت تطورا ملحوظا من حيث تعدادها وذلك حسب شكلها القانوني وطبيعة نشاطها حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 ب 1171945 مشروع، كما اتضح أن نسبة المشاريع الخاصة أكبر من المشاريع العامة والتي تقدر نسبتها تقريبا ب (99.9%)، أما من حيث قطاع النشاط فقد اتضح أن حوالي 73% منها تنشط في قطاع الخدمات والمهن الحرة والنشاط الحرفي، في حين تتدنى النسبة في القطاعات الإنتاجية المهمة كالزراعة والصناعة التحويلية والمحروقات والمحاجر، ثم قمنا بالتعرف الى اهم السياسات و التدابير التي انتهجتها الدولة للنهوض بهذا القطاع كإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى هيئات الى وكالات دعم كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI وكالة تنمية الاجتماعية ADS وأخيرا وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND–PME التي تهدف الى تدعيم وتمويل هذه المشاريع لتحقيق التنمية من خلال تطوير هذا القطاع والنهوض به بالإضافة الى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالتشغيل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، الصادرات والتنمية المحلية التي تساعد على تحقيق تنمية اقتصادية .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: ثبتت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تكييفها ومرونتها، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خصائص تسمح لها بتكيف مع جميع الاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.

الفرضية الثانية: ثبتت صحة الفرضية والتي تدور حول تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال انتشارها وزيادة تعدادها، فقد شهد قطاع المشاريع في الجزائر تطورا وانتشارا سريعا وملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة لزيادة المستمرة في تعداده حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 تقريبا 1171945 مشروعا.

الفرضية الثالثة: ثبتت صحة هذه الفرضية التي تدور حول مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادية الوطنية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية واتضح من هذه الدراسة ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في مقدمتها التشغيل والناتج من خلال القيمة المضافة وفي ترقية الصادرات وتقليص الواردات بنسب متزايدة من سنة لأخرى، ولكن بالرغم من أهميتها في تلك المؤشرات اتضح انه في الجزائر وبالرغم من الجهود التي بدلها لتحسين دورها في الاقتصاد ككل الا ان النتائج لم تكن في المستوى المأمول وباستثناء مؤشر التوظيف الذي حقق نتائج مرضية نوعا ما الا ان مساهمتها في باقي المؤشرات تبقى متواضعة جدا.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- تبين ان مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يرتكز على مفهوم واحد وهذا لتعدد المعايير المحددة لمفهوم هذه المشاريع ولاختلاف في درجات نمو الدول وهذا ما يتفق مع الدراسة؛
- تميزت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتطور تعدادها المستمر من سنة لأخرى حيث وصلت الى نسبة تجاوزت 98%حيث سجلنا في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 اجمالي المشاريع التي قدرت ب 1171945 مشروع، وهدا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة الى أخرى بهدف تسهيل انشاء هذا النوع من المشاريع؛
- غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمتلك طابع الخصوصية وهذا يدل على ان الدولة توجهت الى خوصصة المؤسسات العمومية حيث ان معظمها ينشط في قطاع الخدمات والحرف التقليدية بنسبة أكبر مقارنة بالأنشطة الاخرى، وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له وهذا ما يؤثر سلبا على عملية التنمية؛

- من خلال هيئات والاليات التي كان هدفها تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث لاحظنا ان عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الهيئات في تزايد مستمر من سنة لأخرى وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية.

- ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بناء على الاحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل وساهمت في تقليص البطالة وان كان بشكل ضئيل، الا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور التنموي الذي تلعبه هذه المشاريع في التشغيل، ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام من خلال القيمة المضافة الا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات؛

- ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ولكن كانت هذه المساهمة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن هذه المشاريع تساهم في تحقيق التنمية المحلية

التوصيات والاقتراحات:

- لابد من وضع السياسات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة جديدة تعمل على تطوير في هذا المجال، تماشيا مع سياسة الحكومة بهدف بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة وعليه:

_ ضرورة فتح المجال في قطاعي الطاقة والمناجم والمحاجر، والصناعات التحويلية، وتشجيع القطاعات غير المستغلة كالزراعة والسياحة، وذلك لما لهذه الأنشطة أثر على الاقتصاد كما أن الاستغلال الأمثل لهذه القطاعات يحقق أهداف النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات التنمية المحلية، والتنويع الاقتصادي المنشود، التوظيف وبالإضافة الى تقليص الواردات؛

_ ضرورة تشجيع الى انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في المناطق الداخلية والصحراء، وذلك من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات أكثر للراغبين في الاستثمار في تلك المناطق، لتحقيق التوازن جهوي في التنمية.

- ضرورة توفير المناخ والظروف الملائمة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بدءا من مرحلة ما قبل التأسيس الى مرحلة الانتاج والتسويق والنمو وذلك من خلال:

- إزالة العراقيل القانونية والإدارية ووضع إطار قانوني ملائم لنشاطها؛

- تحسين المنظومة المالية بتمويليها بقروض ميسرة، والعمل على توسيع المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة لتمويل هذه المشاريع؛

- العمل على تسهيل الحصول على المواد الأولية، وتسهيل منح الأراضي والعقار الصناعي، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية للحصول على الأراضي الصناعية، لإقامة المشاريع.

❖ ضرورة وضع برامج أكاديمية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المعاهد والجامعات وذلك من خلال:

- تعزيز فكرة المقاولة والعمل الحر، من خلال إقامة معهد تكوين وتأطير مسيري المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتأهيل المستثمرين في هذا المجال؛
- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على انشاء مشاريع خاصة، بتوجيههم نحو القطاعات التي تتناسب مع تخصصاتهم وتشجيعهم على الابداع والابتكار لخلق أسواق جديدة تتماشى مع المنتجات المحلية والوطنية وحتى الدولية.

✓ **الكتب:**

- ايمان عطية ناصف، **نظرية الاقتصاد الكلي**، دار جامعة جديدة، 2008.
- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2017.
- رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ابتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة الغربية، مصر، 2001.
- عبد المطلب الحميد، **الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسات**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- محمد فريد عبد الله وآخرون، **التخطيط والتنمية السياحية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015.
- محمد وجيه بدوي، **التنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي**، دار مكتب جامعي الحديث، الإسكندرية.
- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ،2009.
- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2014.

- مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتب مجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- ميساء حبيب سليمان، **المشروعات الصغيرة وآثارها التنموية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2007.
- هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2009.
- هنادي نظير، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار ابن فليس، عمان، 2017.
- وداد احمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية (نشأتها، تأثيرها وتطورها)**، دار الفارس للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2002.
- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- يعرب محمود، إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في تمويل والاستثمار**، دار حامد للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2014.

✓ **الاطروحات:**

- سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2014.
- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، 2016.

- هند جمعوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وافاقها المستقبلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر،2018.

- ياسين عطا الله، **الاليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019.

- يوسف القريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

✓ **المذكرات:**

- الحاج علي حليمة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستر، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

- حجاري احمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2011.

- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمة فينانيب**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

- كفاح هشام أبو ناجي، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة،2014.

- وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2013.

✓ **المجلات:**

- بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2006.
- سعيد بريش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، بسكرة، الجزائر، 2007.
- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.
- لانا احمد النسور، دور **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن**، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد6، جامعة الاندلس، الأردن، 2003.
- مراد إسماعيل، لحسن جديدين، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثاني، 2014.
- ياسر عبد الرحمان، دراثن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2018.
- نشأت مجيد حسن الونداوي، **أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، هيئة التعليم التقنين المعهد التقني الدوري، 2008.

✓ **الملتقيات:**

- الحاج دعمي، آليات التمويل الإسلامي كبديل التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول دور النظام المصرفي في تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة20اوت1955 سكيكدة، الجزائر،19/18 أكتوبر2019.
- مرقع أمال، بوغليطة الهام، مشكلة المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 14/13 أفريل 2008.

✓ **مراجع بالغة الأجنبية:**

- Katau, the role of smes in employment creatoin and economique growth in selected countrie,2014.
- Kaçani & myslimi, impact of smes in economique growth in albanai, 2016.
- Ahmed, Bello, Jibiri Impact of small and medium scal enterprises on economic growth : évidence frome nigeriaim ,2018.

✓ **القوانين:**

- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم :190/00 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42.
- الجريدة الرسمية، العدد 2، يناير 2017

✓ **التقارير:**

- بدر عثمان مال الله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي لتخطيط، الكويت،2019.

✓ **مواقع إلكترونية:**

1- www.kenana online .com le 26/05/2020

2- Bulletins d'informations statistiques N° (24,25,26,27,28,29,30,31,32,33,34,35), Ministrie et des L'Industrie et des Mines, Alger.

3- www.bank alger.dz

3.4 Dispositif « ANIREF »

الـمـلحق 01

Allocation du foncier au niveau des nouvelles zones industrielles/ Point de situation arrêté au 30/06/2019

N°	Région	Zone industrielle		Superficie (m²)	Superficie concessible (m²)	Superficie globale allouée (m²)	Nombre de lot alloué	Investisseurs implantés		Arrêtés de concession établis		Actes de concession établis		Permis de construire délivrés	Projets lancés	Projets entrés en activité
		Wilaya	nomination					Nombre	Superficie (m²)	Nombre	Superficie (m²)	Nombre	Superficie (m²)			
1	Nord	Annaba	Ain Berda	1 018 123	791 083	656 055	114	87	633 391	90	656 055	89	652 582	76	60	-
2		El-Tarf	Metroha	700 000	487 471	417 600	94	82	394 554	81	392 717	70	334 558	64	30	-
3		Bouira	Oued El Bardi	1 896 031	1 319 998	1 125 742	184	36	828 136	61	1 125 742	36	828 136	32	29	-
4		Relizane	Sidi Khettab	5 000 000	4 055 945	2 927 786	209	55	1 858 332	115	2 903 362	87	1 890 531	65	44	4
5		Ain Temouchent	Tamazoura	2 050 028	1 589 911	1 359 551	224	87	1 224 360	101	1 321 469	51	899 312	80	75	2
6		Mostaganem	El Bordjia	2 000 099	1 434 456	1 103 150	351	24	555 048	50	1 070 961	35	768 104	20	10	-
7		Mascara	Oggaz	981 596	667 701	506 693	140	49	462 333	55	506 693	18	197 901	49	36	-
8		Telemcen	Ouled Ben Damou	1 037 800	706 916	498 462	57	7	187 097	40	501 207	17	166 712	5	4	-
9		Sidi Bel Abbes	Sidi Bel Abbes	547 590	410 841	379 073	42	6	253 442	22	363 868	6	253 424	2	6	1
10			Ras El Ma	1 000 000	773 710	163 197	34	12	91 546	17	163 197	1	3 105	-	-	-
11		Ain Defla	Boumedfaa	430 958	-	163 116	38	1	8 368	32	163 116	-	-	-	-	-
12		Chlef	Oued Sly	1 100 000	788 550	621 004	110	-	-	43	503 599	33	297 642	-	-	-
13		Medéa	Ksar El Boukhari	2 000 000	1 344 934	888 814	85	39	722 867	52	888 814	40	736 090	-	5	-
14		Boumerdes	Larbaatache	1 369 100	1 104 618	852 430	206	-	-	135	762 754	41	316 588	7	5	-
15		Jijel	Bellara	5 230 000	4 095 327	3 163 960	81	14	3 163 960	14	3 163 960	3	2 820 000	3	2	-
16		Constantine	Sidi Roman	1 400 000	967 977	711 959	206	65	289 794	154	696 686	76	334 997	-	-	-
17			Ain Abid	5 430 928	4 117 000	306 514	85	-	-	71	506 514	-	-	-	-	-
18		Mila	Chelghoum Laid	2 473 820	1 808 629	1 058 507	331	83	964 183	52	585 812	-	-	-	-	-
Sous Total				**35 666 073**	**26 465 067**	**17 103 613**	**2 591**	**647**	**11 637 411**	**1 185**	**16 276 524**	**602**	**10 495 071**	**403**	**306**	**7**
19	Haut Plateaux	Tebessa	El-Aouinet	1 544 149	1 000 004	76 376	19	-	-	-	-	-	-	-	-	-
20		Djelfa	Ain Oussera	4 000 000	2 413 040	1 582 404	152	9	372 024	74	1 460 613,23	65	1 390 142	4	4	-
21		Batna	Ain Yagout	1 298 911	960 693	805 583	111	27	652 774	17	584 624	1	200 000	5	11	-
22		Bordj Bou Arreridj	Ras El Oued	1 340 750	972 057	804 348	139	59	769 511	66	804 348	2	43 698	-	22	1
23			Mechta Fatima	3 820 000	2 857 474	2 472 430	309	221	2 212 294	244	2 412 523	25	498 197	10	61	2
24		M'sila	Draa El Hadia	777 501	578 915	562 835	48	2	169 996	29	353 515	2	169 996	0	2	-
25		Setif	Ouled Saber	7 000 485	5 711 241	3 175 470	201	128	2 155 989	176	3 083 758	153	2 744 190	52	15	-
26		Tiaret	Zaaroura	3 275 039	2 130 298	881 822	147	26	881 822	26	881 822	30	880 275	21	22	-
27			Ain Bouchekif	3 187 295	1 872 903	278 524	45	5	250 325	6	278 524	2	87 694	1	1	-
28		El Bayadh	Rogassa	1 500 000	939 717		-	-	-			-	-	-	-	-
29		Saida	koléa	1 000 000	694 752	363 996	89	-	-	71	328 251	11	37 316	19	-	-
30		Naama	Horchaia	1 500 000	1 101 577	25 098	3	3	25 098	3	25 098	2	17 469	-	-	-
Sous Total				**30 244 130**	**21 232 671**	**11 028 886**	**1 263**	**480**	**7 489 833**	**712**	**10 213 076**	**293**	**6 068 977**	**112**	**138**	**3**
31	Sud	Bechar	Bechar	1 870 000	1 039 916	314 458	25	13	254 333	19	304 442	11	141 552	7	5	2
32		Adrar	Timmi	2 148 796	1 642 664	1 597 658	67	53	1 442 623	66	1 597 658	65	1 582 658	36	16	1
33		Ouargla	Hassi Ben Abdellah	5 000 000	3 595 136	626 898	26	-	-	9	239 227	-	-	-	-	-
34		Biskra	Ourréche	2 000 000	1 206 315	415 465	77	-	-	50	415 465	-	-	-	-	-
35		El oued	Guemmar	2 000 000	1 455 372	47 965	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
36		Ghardaia	Oued Nechou	1 000 000	648 933	288 216	68	-	-	11	255 434	-	-	-	-	-
Sous Total				**14 018 796**	**9 588 336**	**3 290 660**	**265**	**66**	**1 696 956**	**155**	**2 812 226**	**76**	**1 724 210**	**43**	**21**	**3**
Total Général				**79 928 999**	**57 286 074**	**31 423 159**	**4 119**	**1 193**	**20 824 200**	**2 052**	**29 301 826**	**971**	**18 288 259**	**558**	**465**	**13**

Scanné avec CamScanner

ملحق 02

Tableau 34 Concentration des PME (personnes morales) par wilaya

Taux de concentration = (Nombre de PME/Population résidente) *1000

Wilaya	Nbre de PME 2018	Mouvement des S1/2019				Nbre de PME S1/2019	Population par Wilaya (RGPH 2008)*	Taux de concentration
		Création	radiation	réactivation	croissance			
Nord								
Alger	71309	1275	137	319	1457	72766	2988145	24
Tipaza	29578	890	51	138	977	30555	591010	52
Boumerdès	24634	654	14	58	698	25332	802083	32
Blida	22663	571	78	166	659	23322	1002937	23
Tizi Ouzou	39170	750	199	386	937	40107	1127607	36
Bouira	15422	369	14	58	413	15835	695583	23
Médéa	10837	203	14	71	260	11097	819932	14
Ain Defla	10392	197	11	84	270	10662	766013	14
Bejaia	32347	773	31	232	974	33321	912577	37
Chlef	13390	288	27	72	333	13723	1002088	14
Oran	29854	725	25	104	804	30658	1454078	21
Tlemcen	15292	342	121	160	381	15673	604744	26
Sidi Bel Abbes	9903	183	9	84	258	10161	949135	11
Aïn Temouchent	6807	121	8	31	144	6951	726180	10
Mostaganem	10400	201	1	37	237	10637	737118	14
Mascara	10322	198	23	35	210	10532	784073	13
Relizane	8567	141	12	52	181	8748	371239	24
Constantine	20378	489	68	141	562	20940	938475	22
Mila	11684	269	12	95	352	12036	766886	16
Jijel	12368	260	41	75	294	12662	636948	20
Annaba	15384	290	18	74	346	15730	609499	26
Skikda	13265	285	71	51	265	13530	898680	15
El Tarf	5230	101	49	39	91	5321	408414	13
Guelma	8621	187	1	40	226	8847	482430	18
Total du Nord	447817	9 762	1 035	2 602	11 329	459146	21075874	22
Hauts-Plateaux								
M'sila	14618	319	24	98	393	15011	990591	15
Djelfa	9702	163	1	33	195	9897	1092184	9
Laghouat	6346	115	16	49	148	6494	455602	14
Tiaret	8603	119	3	33	149	8752	846823	10
Saida	3800	76	3	15	88	3888	330641	12
Tissemsilt	3245	148	17	30	161	3406	294476	12
Naama	2288	96	248	40	-112	2176	192891	11
El Bayadh	3342	60	6	10	64	3406	228624	15
Bordj Bou Arréridj	14594	383	30	100	453	15047	628475	24
Sétif	29375	696	64	120	752	30127	1489979	20
Batna	16805	445	50	74	469	17274	1119791	15
Oum El Bouaghi	7208	184	24	31	191	7399	621612	12
Khenchela	6945	114	18	42	138	7083	386683	18
Tébessa	8472	125	13	28	140	8612	648703	13
Souk Ahras	6122	113	11	40	142	6264	438127	14
Total des Hauts-Plateaux	141465	3 156	528	743	3 371	144836	9765202	15
Sud								
Illizi	1944	34	4	13	43	1987	49149	40
Tamanrasset	2867	69	21	31	79	2946	176637	17
Tindouf	2081	31	1	9	39	2120	52333	41
Adrar	4096	153	51	55	157	4253	399714	11
Biskra	7727	198	34	43	207	7934	721356	11
Ouargla	9886	185	4	32	213	10099	558558	18
El Oued	8433	255	45	54	264	8697	647548	13
Bechar	7143	68	7	37	98	7241	270061	27
Ghardaia	10034	217	25	88	280	10314	363598	28
Total du Sud	54211	1 210	192	362	1 380	55591	3238954	17
Total Général	643493	14 128	1 755	3 707	16 080	659573	34080030	19

Scanné avec CamScanner

ملحق 03

3. DISPOSITIFS SOCIAUX D'APPUI À LA PME

3.1 Dispositif « ANSEJ »

Tableau 24 ANSEJ : Attestations d'éligibilité par secteur d'activité (Cumul au 30/06/2019)

Secteur d'Activité	Projets financés	%	Impact emplois	Nombre moyen d'emplois	Coût moyen de l'emploi (DA)	Montant d'investissement (DA)	Coût moyen de l'emploi (DA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (DA)
Agriculture	57 183	15%	135 222	2	1 565 056	211 629 975 913	1 565 056	3 700 925
Artisanat	42 998	11%	126 245	3	875 597	110 539 774 148	875 597	2 570 812
BTPH	34 282	9%	99 590	3	1 325 426	131 999 167 477	1 325 426	3 850 393
Hydraulique	556	0%	2 049	4	1 606 441	3 291 597 454	1 606 441	5 920 139
Industrie	26 740	7%	77 133	3	1 630 165	125 739 489 992	1 630 165	4 702 300
Maintenance	10 271	3%	23 663	2	1 180 139	27 925 617 407	1 180 139	2 718 880
Pêche	1 131	0,30%	5 549	5	1 351 506	7 499 507 851	1 351 506	6 630 865
Profession libérale	11 356	3%	25 485	2	1 174 361	29 928 593 125	1 174 361	2 635 487
Service	108 003	28%	251 301	2	1 396 713	350 995 401 235	1 396 713	3 249 867
Transport frigorifi	13 385	3,50%	24 132	2	1 399 269	33 767 158 812	1 399 269	2 522 761
Transport de marc	56 530	14,80%	96 237	2	1 512 486	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
Transport de voyageurs	18 992	5%	43 691	2	1 068 234	46 672 214 955	1 068 234	2 457 467
Total	381 427	100%	910 297	2	1 346 314	1 225 545 651 925	1 346 314	3 213 054

Source : ANSEJ

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner

Tableau 25 ANSEJ : Projets financés par genre et par secteur d'activité (Cumul au 30/06/2019)

Secteur d'Activité	Projets financés	Hommes	Femmes	Taux de Féminité (%)
AGRICULTURE	57 183	54 514	2 669	5%
ARTISANAT	42 998	35 667	7 331	17%
BTPH	34 282	33 489	793	2%
HYDRAULIQUE	556	531	25	4%
INDUSTRIE	26 740	22 852	3 888	15%
MAINTENANCE	10 271	10 098	173	2%
PECHE	1 131	1 115	16	1%
PROFESSION LIBERALE	11 356	6 166	5 190	46%
SERVICE	108 003	90 172	17 831	17%
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	13 385	12 996	389	3%
TRANSPORT DE MARCHANDISES	56 530	55 821	709	1%
TRANSPORT DE VOYAGEURS	18 992	18 511	481	3%
Total	**381 427**	**341 932**	**39 495**	**10%**

Source : ANSEJ

Selon le tableau ci-dessus, le secteur des services, est le secteur le plus attractif pour les porteurs de projets accompagnés par l'ANSEJ depuis le lancement de ce dispositif (avec 108 003 projets) suivi du secteur de l'agriculture avec 57 183 projets, puis le secteur de transport de marchandises avec 56 530 projets financés. Le dispositif ANSEJ a permis, d'accompagner **374 932** entrepreneurs hommes contre **39 495** entrepreneures femmes soit un taux de féminité global de 10%. La femme entrepreneure occupe une place importante dans les activités libérales avec 46%

Scanné avec CamScanner

3.3 Dispositif « ANGEM »

Tableau 28 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul au 30/06/2019)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	804 254	90,45%	1 188 651
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	84 894	9,55 %	128 544
Total	**889 148**	**100,00%**	**1 317 195**

Source :ANGEM

Tableau 29 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul au 30/06/2019)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	122 052	8 063 294 457,370	13,73%
TPI	350 484	17 274 833 907,880	39,42%
BTP	76 782	6 406 748 306,420	8,64%
Services	178 426	16 287 151 951,720	20,07%
Artisanat	156 549	8 859 459 123,410	17,61%
Commerce	4 011	995 353 071,950	0,45%
Pêche	844	108 934 313,790	0,09%
Total	**889 148**	**57 995 775 132,54**	**100,00%**

Source :ANGEM

Par secteur d'activité, les TPI (très petites industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec 91% du total,

1.1 Projets d'investissement déclarés par secteur d'activité

ملحق 06

Tableau 16 Etats Récapitulatifs des projets d'investissement (S1/2019)

	Secteur d'activité	BTPH	Industries	Services	Tourisme	Santé	Agriculture	Total
Projets déclarés	S1/2018	408	1 179	162	113	63	102	2 027
	S1/2019	459	922	147	102	50	85	1 765
	Part S1/2019 (%)	26,01	52,24	8,33	5,78	2,83	4,82	100,00
	évolution (%)	-11,11	27,87	10,20	10,78	26,00	20,00	14,84
Montant (Millions de (DA)	S1/2018	53 566	481 294	203 686	51 224	38 441	19 904	848 114
	S1/2019	41 254	329 110	27 985	89 291	21 087	21 563	530 291
	Part S1/2019 (%)	7,78	62,06	5,28	16,84	3,98	4,07	100,00
Emplois	S1/2018	5 175	46 636	10 427	6 244	3 015	2 339	73 836
	S1/2019	4 496	32 644	3 236	5 143	1 642	1 623	48 784
	Part S1/2019 (%)	9,22	66,92	6,63	10,54	3,37	3,33	100

Source : ANDI

Plus de la moitié des projets déclarés au niveau de l'ANDI, sont des entreprises à caractère industriel, soit 922 projets sur un total de 1765 projets avec un montant de 530 291(MDA) et 48784 salariés.

Scanné avec CamScanner

1.2 Projets d'investissement déclarés par origine (locaux/étrangers)

	Projets déclarés (S1 2019)		Montant		Emplois	
Projets d'investissement	**Nombre**	**%**	**Millions de DA**	**%**	**Nombre**	**%**
Investissement locaux	1 791	100,00	533 195	100,00	49 310	100,00
Total investissement étranger	0	0,00	0	0,00	0	0,00
Total Général	**1 791**	**100,00**	**533 195**	**100,00**	**49 310**	**100,00**

Source : ANDI

Durant la période considérée, aucune déclaration des investissements étrangers n'avait é enregistré auprès de l'ANDI.

Scanné avec CamScanner

ملحق 08

Scanné avec CamScanner

Tableau 17 FGAR : Situation globale des dossiers traités Avril 2004/ au 30/06/2019 Montants en DA

Items	Offres de garantie *	Certificats de garantie *
Nombre des garanties accordées	2717	1408
Coût total des projets	290592040122	98740626046
Montant des crédits sollicités	184184205391	65615891957
Taux moyen de financement sollicité	63%	66%
Montant des garanties accordées	84 972 646 715	35 297 652 416
Taux moyen de garantie accordée	46%	54%
Montant moyen de la garantie	31274438	25069355
Nombre d'emplois à créer	80863	37257
Investissement par emploi	3593634	2650257
Crédit par emploi	227732	1761169
Garantie par emploi	1050822	947410

Source :FGAR

* Offres de garantie : accord de principe d'octroi de la garantie financière.

* Certificats de garantie : offre de garantie, accomplie, en financement bancaire et devient un engagement définitif du FGAR.

Tableau 18 FGAR : Situation des dossiers traités par type de projets Avril 2004/ au 30/06/2019 **Montants en DA**

	Création	*Extension**	*Total*
Nombre des garanties accordées	1205	1512	2717
Coût total des projets	149172253788	14149786335	290592040122
Montant des crédits sollicités	86079468462	98104736930	1841842040122
Taux moyen de financement sollicité	58%	69%	63%
Montant des garanties accordées	32511667302	52460979413	84972646715
Taux moyen de garantie accordée	38%	53%	46%
Montant moyen de la garantie	26980637	34696415	31274438
Nombre d'emplois à créer	25784	55079	80863
Investissement par emploi	5785458	2567581	3593634
Crédit par emploi	33384	1781164	2277732
Garantie par emploi	1260924	952468	1050822

Source :FGAR

Scanné avec CamScanner

3.2 Dispositif « CNAC »

Tableau 26 CNAC : Projets financés par secteur d'activité (cumul au 30/06/2019)

Secteurs d'activités	Exercice 2019				Cumulé au 30-06-2019			
	Nombre de projets financés	Part de la Femme	Impact emploi	Total financement (Million DA)	Nombre de projets financés	Part de la femme	Impact emploi	Total financement (Million DA)
Agriculture	999	5,51%	2 258	4 897,11	21 858	11,28%	52 536	88 886,39
Artisanat	400	25,75%	1 025	1 763,44	13 721	22,59%	35 893	44 341,83
BTP	68	1,47%	204	412,33	8 433	2,42%	27 003	34 031,76
Hydraulique	5	20%	9	34,50	341	4,99%	1 159	2 402,34
Industrie	176	21,02%	528	1 172,87	11 524	21,82%	33 510	52 779,95
Maintenance	20	0%	46	100,38	873	2,29%	2 112	2 608,74
Pêche	12	0%	35	78,95	475	0,42%	1 704	3 267,15
Professions Libérales	68	54,41%	154	397,63	1 123	47,02%	2 435	4 635,65
Services	200	20,50%	477	989,41	31 090	17,19%	65 850	110 990,61
Transport Marchandise	0	0%	0	0	45 848	1,52%	69 666	118 383,90
Transport Voyageurs	22	0%	44	59,45	12 214	1,23%	18 530	28 910,45
TOTAL	**1 970**	**13,96%**	**4 780**	**9 906,04**	**147 500**	**10,20%**	**310 398**	**491 238,78**

Source : CNAC

Tableau 27 CNAC : Présentation des principaux agrégats

Scanné avec CamScanner

2.5 *Activités de la CGCI-PME (dispositif relevant du Ministère des finances)*

ملحق 11

Tableau 21 CGCI-PME : Situation globale des garanties par secteur d'activité (au 30/06/2019)

Secteur d'Activité	Nombre de dossiers	En %	Montant des garanties (MDA)	En %
BTPH	210	17	8 595	11
Transport	111	9	2 433	3
Industrie	654	52	51 078	65
Santé	86	7	5 678	7
Services	186	15	11 128	14
Total	1247	100%	78 912	100%

Source : CGCI-PME

Une concentration a été constatée en nombre de dossiers traités par la CGCI-PME sur deux filières principales, Industrie et BTPH, qui représentent à elles seules presque 70% des projets garantis. En termes financiers, le secteur de l'Industrie représente plus que la moitié avec un taux de 52% suivi du secteur du BTPH avec un taux de 17% et les services 15%.

Scanné avec CamScanner

Tableau 22 CGCI-PME : Situation globale des garanties par région (au 30/06/2019)

Région	Nombre de dossiers	%
Centre	522	**42**
Est	426	**34**
Ouest	231	**19**
Sud	68	**5**
Total	**1247**	**100%**

Source : CGCI-PME

Cette répartition géographique de la garantie met en évidence les régions à plus ou moins fortes potentialités économiques favorisant l'investissement des PME. Les régions Est et Centre occupent la pole position découvrent respectivement 42% et 34%, tendit que les régions Ouest et sud présentent respectivement des taux de 19% et 5%.

Scanné avec CamScanner

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزارة التـــــعليم العالـــــي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة. 20 أوت 1955.سكيكدة.....

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

من اعداد:
مشاعلة رميسة

تحت إشراف الأستاذ:
بوشعور شريفة

2020/2019

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

مقدمـــــة:

المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في لااقتصاديات العالمية لما لها من أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الخصائص والمميزات التي تتسم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومساهمتها في خلق القيمة المضافة وزيادة في التشغيل فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

وفي ظل التحولات المتسارعة الذي شهدها الاقتصاد الجزائري من عولمة وانفتاح الأسواق وظهور المنافسة فوجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة فأصبحت ملزمة على تكييف نسيجها الاقتصادي ومنظومتها الإنتاجية والصناعية من خلال تبني إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري باعتباره قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية وأحد أهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعلية في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المتوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، فالجزائر وجهت اهتمامها إلى تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإعطائه الأولوية في تنميته والارتقاء به على جميع الأصعدة المحلية والدولية، وتأهيل هذا النوع من المشاريع للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية.

ويعد موضوع تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا على المستوى المحلي والدولي، وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما واسعا لدعم نمو وتطور هذه المشاريع ، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات وإقامة برامج لترقية وتطوير هذا القطاع كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تم نشاء مجموعة من الوكالات كوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشبابANSAJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وغيرها من الوكالات القائمة لتدعيم هذا النوع من المشاريع الذي تهدف معظمها الى توفير التمويل اللازم لها بشروط المناسبة، لان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد أفضل الوسائل المعتمد عليها في اغلب الدول لتحقيق الإنعاش الاقتصادي واعتبارها أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground blogspot com

التساؤل الرئيسي:

. ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصه؟
- ما هو واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

* المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تكييفها ومرونتها.
* يظهر تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال انتشارها وزيادة تعدادها .
* مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال توفير مناصب شغل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتنمية المحلية وتنمية الصادرات.

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم الأساسية التي تخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛
- محاولة إبراز واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني؛
- دراسة علاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية,

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعتبر من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية، كما تكمن أهميته في:

- الدور الكبير الذي تؤذيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية؛
- ان التنمية الاقتصادية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة؛
- الاهتمام الكبير للجزائر بهذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في مسار بناء اقتصاد متنوع وغير معتمد على قطاع المحروقات,

* .

www.pptbackgrounds.net

hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

حدود الدراسة

- **الحدود النظرية:** موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة له جوانب متعددة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفاهيم العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تعريف الجزائر لهذا النوع من المشاريع، ومعرفة الخصائص والمشاكل التي تعيقها بالإضافة إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية واهم محدداتها وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في تطرقنا إلى دراسة شاملة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم التركيز على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الفترة الزمنية 2001 إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2019.

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

الفصل الأول:
الأدبيات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: : مفاهيم أساسية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: تطور ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وهيئات دعمها في الجزائر

المبحث الأول: واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري وهيئات دعمها في الجزائر

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** ثبتت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة تكييفها ومرونتها، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خصائص تسمح لها بتكييف مع جميع الاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.
- **الفرضية الثانية:** ثبتت صحة الفرضية والتي تدور حول تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال انتشارها وزيادة تعدادها، فقد شهد قطاع المشاريع في الجزائر تطورا وانتشارا سريعا وملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة لزيادة المستمرة في تعداده حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 تقريبا 1171945 مشروعا .
- **الفرضية الثالثة:** ثبتت صحة هذه الفرضية التي تدور حول مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادية الوطنية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية واتضح من هذه الدراسة ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في مقدمتها التشغيل والناتج من خلال القيمة المضافة وفي ترقية الصادرات وتقليص الواردات بنسب متزايدة من سنة لأخرى، ولكن بالرغم من أهميتها في تلك المؤشرات اتضح انه في الجزائر وبالرغم من الجهود التي بدلها لتحسين دورها في الاقتصاد ككل الا ان النتائج لم تكن في المستوى المأمول وباستثناء مؤشر التوظيف الذي حقق نتائج مرضية نوعا ما الا ان مساهمتها في باقي المؤشرات تبقى متواضعة جدا.

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

نتائج الدراسة

– تبين ان مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يرتكز على مفهوم واحد وهذا لتعدد المعايير المحددة لمفهوم هذه المشاريع ولاختلاف في درجات نمو الدول وهذا ما يتفق مع الدراسة؛
– تميزت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في بتطور تعدادها المستمر من سنة لأخرى حيث وصلت الى نسبة تجاوزت 98%حيث سجلنا في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 اجمالي المشاريع التي قدرت ب 1171945 مشروع، وهدا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة الى أخرى بهدف تسهيل انشاء هذا النوع من المشاريع؛
– غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمتلك طابع الخصوصية وهذا يدل على ان الدولة توجهت الى خوصصة المؤسسات العمومية حيث ان معظمها ينشط في قطاع الخدمات والحرف التقليدية بنسبة أكبر مقارنة بالأنشطة الاخرى، وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له وهذا ما يؤثر سلبا على عملية التنمية؛

- ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بناء على الاحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل وساهمت في تقليص البطالة وان كان بشكل ضئيل، الا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور التنموي الذي تلعبه هذه المشاريع في التشغيل، ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام من خلال القيمة المضافة الا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات؛
ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ولكن كانت هذه المساهمة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن هذه المشاريع تساهم في تحقيق التنمية المحلية .

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

توصيات وافاق الدراسة

– لابد من وضع السياسات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة جديدة تعمل على تطوير في هذا المجال، تماشيا مع سياسة الحكومة بهدف بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة وعليه:

_ ضرورة فتح المجال في قطاعي الطاقة والمناجم والمحاجر، والصناعات التحويلية، وتشجيع القطاعات غير المستغلة كالزراعة والسياحة، وذلك لما لهذه الأنشطة أثر على الاقتصاد كما أن الاستغلال الأمثل لهذه القطاعات يحقق أهداف النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات التنمية المحلية، والتنويع الاقتصادي المنشود، التوظيف وبالإضافة الى تقليص الواردات؛

_ ضرورة تشجيع الى انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في المناطق الداخلية والصحراء، وذلك من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات أكثر للراغبين في الاستثمار في تلك المناطق، لتحقيق التوازن جهوي في التنمية.

ضرورة توفير المناخ والظروف الملائمة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بدءا من مرحلة ما قبل التأسيس الى مرحلة الانتاج والتسويق والنمو

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com

www.pptbackgrounds.net
hdwallpapersdesktopbackground.blogspot.com